الأمم المتحدة

A/61/PV.87

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٨٧**

الثلاثاء، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مني يول ..... (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٤٧ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نجتمع اليوم لاستئناف النظر في البنود ٤٧ و ١١٣ و ١٤٩ لمناقشة التقدم المحرز في عمل لجنة بناء السلام.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، نشكرك على عقد هذه الجلسة استجابة لطلب من حركة عدم الانحياز. ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به صباح اليوم الممثل الدائم لجامايكا باسم الحركة.

إن سيراليون، بصفتها أحد بلدين مدرجين في جدول أعمال لجنة بناء السلام، تعرب عن امتنانها لمنحها هذه الفرصة للمساهمة في هذا التقييم التمهيدي الذي تجريه الجمعية العامة لعمل لجنة بناء السلام. ونقول ''التمهيدي'' لأن اللجنة، بموجب الفقرة ١٥ من منطوق القرار ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، مطلوب منها أن ترفع تقريرا إلى الجمعية العامة سنويا. والجمعية بدورها مطلوب منها أن تعقد مناقشة لاستعراض التقرير، وهو ما نوهت عدة وفود به صباح اليوم.

الغرض من مناقشة اليوم ليس فحسب تأكيدا من الجمعية العامة لسلطتها في تأسيس لجنة بناء السلام ومزاولتها أعمالها. فالمناقشة الحالية، من وجهة نظر وفد سيراليون، تستهدف إبراز الدور الحيوي الذي يمكن، بل يجب أن تضطلع به هذه الآلية الجديدة في مساعدة البلدان الخارجة لتوها من الصراع المسلح.

والمناقشة تفيد في غرض ثالث. إنها تتسق مع الحاجة إلى حشد الاهتمام الدولي المتواصل وتذكّر بضرورة ذلك لمنفعة تلك البلدان – بعبارة أخرى، كفالة إبقاء اهتمام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المجتمع الدولي موجها إلى تلك البلدان فيما يتجاوز انتهاء عمليات حفظ السلام.

وثمة سبب إضافي آخر لعقد هذه المناقشة. الغرض منها، برأينا، هو التدليل على أن لجنة بناء السلام بدأت تزاول أعمالها وأنها تتطلب التضامن والدعم من كل الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة أثناء مرحلة التسنين هذه من عمرها.

ويكمن أساس قوي لتقييم عمل لجنة بناء السلام حتى الآن في الوثيقة S/2006/1050، التي تتضمن بيانات الرئيس التي تتضمن تلخيصا للاجتماعات المكرسة لبلد معين عن كل من بوروندي وسيراليون. ومما يتصل بالموضوع في هذا السياق أن توضع في الاعتبار العلاقات بين لجنة بناء السلام والبلدين المحددين المدرجين في جدول أعمالها، أي بوروندي وبلدي، سيراليون، فضلا عن تصوراتهما حول اللجنة.

وسيراليون، بدورها، تؤمن بأننا يجب أن نعترف بأن هذه آلية مشهورة جدا. لقد انبثقت عن أعلى مستوى سياسي – اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ في الأمم المتحدة. وتأسيسها يعتبر واحدا من أبرز أحداث عملية الإصلاح الجارية في المنظمة. وبدأت في مزاولة أعمالها لا بموافقة هيئة واحدة وإنما بموافقة هيئتين رئيسيتين من هيئات الأمم المتحدة – أي، الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولجنة بناء السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بوظائف كيان جديد آخر، أي صندوق بناء السلام – الكيان الذي يمكن تسميته بخزان وقود الآلية الجديدة.

ولجنة بناء السلام، بصفتها آلية حكومية دولية جديدة متطورة لم تبلغ السنة من العمر بعد، والتي ما زالت، إذا جاز التعبير، تسعى إلى تثبيت أقدامها، بدأت تترك انطباعا إيجابيا بالنسبة إلى توقعات سيراليون. فاللجنة تتعلم من تجاربنا ونحن بدورنا بدأنا نقدم مساهمة متواضعة في ما أحرزته اللجنة حتى الآن. والواقع أننا جزء من هذه التجربة الجديدة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد يسّرت سيراليون نظر لجنة بناء السلام في جدول الأعمال الخاص ببلد معين لأننا سبق أن أعددنا لأنفسنا أطر عمل استراتيجية إنمائية وطنية للانتعاش فيما بعد الصراع تفضي إلى التنمية المستدامة. والأجزاء الرئيسية الثلاثة المكونة لإطار العمل ذاك هي ورقة استراتيجية تخفيض الفقر، واستراتيجية توطيد السلام، وإطار النفقات على الأمد المتوسط. كما حددنا مجالات أولوية أربعة تفرض تحديات حاسمة لجهودنا لتوطيد السلام.

وباستكمال اللجنة لأول اجتماعاتها القطرية المخصصة لسيراليون، ثبت لديها أن سيراليون تستحق الاستفادة من صندوق بناء السلام. وقبل سبعة أسابيع، بعد إجراء المزيد من الاستعراض والتنقيح لاستراتيجية توطيد السلام، خلصت اللجنة إلى أنه كان من المتوقع أن توفر لنا حافظة أولية للمساعدة قدرها حوالي ٢٥ مليون دولار. وأود الإشارة إلى أن اللجنة شددت، علاوة على ذلك، على ضرورة بذل كل جهد لإيصال حافظة المساعدة القطرية من جانب صندوق بناء السلام إلى سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

تلك بعض التطورات الهامة المرتبطة ارتباطا وثيقا بتوقعاتنا من اللجنة وتقييمنا لها باعتبارها آلية مؤسسية مكرسة لتلبية احتياجاتنا الخاصة.

وقبل بضعة أيام، لاحظ وفد بلدي، فيما يتعلق بتحقيق أهداف لجنة بناء السلام، بأن المسألة الأساسية تتعلق بتوافر الموارد وإيصالها في الوقت المناسب. ونحن باسترعائنا الانتباه إلى الجانب المتعلق بالموارد في بناء السلام، لم نكن نتجاهل مهمتي اللجنة في مجالي تقديم الاستشارة وكفالة

التنسيق و لم نستهن بهما. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومة تدرك أن اللجنة تمثل كيانا حكوميا دوليا استشاريا. كما أن الحكومة على وعي – وأعربت عن التزامها – بالنهج المتكامل لبناء السلام. وتسلم أيضا بأن اللجنة مكلفة بتولي المسؤولية عن تقديم الاستشارة والاقتراحات بشأن الاستراتيجيات المتكاملة المعنية ببناء السلام والانتعاش بعد انتهاء حالات الصراع.

غير أنه يجب علينا أن نسلم بأن الغالبية الساحقة من أبناء سيراليون – الذين ما زالوا يناضلون من أجل تلبية أبسط الاحتياجات في بيئة تتميز بكونها من أقل البيئات نموا في العالم ومواجهة الآثار الكارثية لحرب المتمردين التي دامت عشر سنوات – يكاد يستحيل عليها فهم أي شيء عن الاستراتيجيات المتكاملة، وأوراق الاستراتيجيات، والتقارير وأطر العمل. وبالإضافة إلى ذلك، كما ذكرنا في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5627)، فإن تأكيدنا على تعبئة وإيصال الموارد في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع يستند إلى القرارين المعنيين بتنفيذ أداء اللجنة.

كما يستند تأكيدنا على الموارد إلى تجربة مؤسفة مررنا بها عام ١٩٩٨، قبل سنة من التوقيع على اتفاق لومي للسلام. إذ انهار تنفيذ خطتنا الوطنية، المتسمة بالتواضع وإن كانت حاسمة، المعنية بنزع سلاح وتسريح بعض من الأفراد السابقين في جيش سيراليون الذين كانوا يقاتلون متمردي الجبهة الثورية المتحدة، بسبب الافتقار إلى الموارد المناسبة وعدم إيصالها في الوقت المناسب. وينبغي أن أقول إن التاريخ سيبين إلى أي حد، إن وجد ذلك، أسهمت تلك التجربة المؤسفة في غزو الطغمة العسكرية المتمردة لعاصمة سيراليون – فريتاون – عام ١٩٩٩.

ويود وفد بلدي الإعراب مجددا عن ثقته في لجنة بناء السلام. وعلى الرغم مما تواجهه من مشاكل عويصة، فإن احتمالات وفائها بولايتها جيدة للغاية. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن مشروع الخطوط العريضة لخطة العمل القطرية المخصصة لسيراليون ومشروع الجدول الزمني للاجتماعات القطرية للجنة قد أُعِدا، بفضل رئيس الاجتماعات القطرية المخصصة لسيراليون، السفير فرانك مايور ممثل هولندا، والسفير يوهان لوفالد ممثل النرويج. ويسرنا أن وفد بلدي قد استُشير في عملية إعداد المشروعين. ونلاحظ أيضا باهتمام بأن العمل جار بالفعل بشأن الدروس المستفادة، وتقوم بتنسيقه ممثلة السلفادور، السيدة كارمن غالاردو هيرناندیز.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره لكل من التزم التزاما راسخا بالتبرع لصندوق بناء السلام. ونشيد بموظفي مكتب دعم بناء السلام، الذي تديره الأمينة العامة المساعدة كارولين ماكاسكي، وأعضاء الفريق القطري، وكل من يشارك بصورة مباشرة في مهمة مساعدة سيراليون في تنفيذ برامجها ذات الأولوية لبناء السلام، ووضع الأساس لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الختام، أود أن أضيف إن توقعاتنا ما زالت كبيرة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود في المستهل أن أؤيد البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في لجنة بناء السلام.

إن اللجنة تشارك في عملية للتوطيد، ويتمثل التحدي الذي ستواجهه في المستقبل هو مسألة أهميتها. وبما أن اللجنة ليست كيانا مانحا جديدا – دون التقليل من شأن صندوق بناء السلام – فلا بد من تزويدها بالقيادة المناسبة لتعبئة

وتنسيق الموارد والجهود بغية التعاون مع البلدان الخارجة من الصراع.

وفي رأينا، لا يمكن للجنة بناء السلام أن تصبح كيانا للمناقشة الأكاديمية، بل ينبغي أن تكون سباقة إلى تقديم الاستشارة لتلك البلدان والتعاون معها. ولتحقيق ذلك الهدف، من الأساسي أن تعزز صلاتها، على نحو ما دأبت عليه، مع المؤسسات المالية الدولية – أي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإقليمية – فضلا عن جماعة البلدان المانحة.

وبالمثل، نؤمن بوجوب اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة المشاركة الواسعة النطاق لكل القطاعات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، في البحث عن حلول لأكثر المشاكل إلحاحا التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع.

ونؤمن بوجوب تحسين دور وعمل اللجنة التنظيمية، باعتبارها الكيان المكلف بإدارة لجنة بناء السلام، لا سيما الصيغة الهامة المتمثلة في الاجتماعات القطرية المخصصة لبلدان معينة. وعلينا أيضا تفادي النُهُج التنافسية التي قد تضعف عمل اللجنة. ولذلك الغرض، نحتاج العمل المتضافر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن كفالة التنسيق المناسب مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولتعزيز عمل اللجنة التنظيمية، نقترح وضع جدول زمني للاجتماعات الرسمية، يفسح المجال لتحقيق ما يلزم من مرونة لاستيعاب أكبر عدد من الاجتماعات غير الرسمية التي قد تراها ضرورية، سواء بصيغة الاجتماعات القطرية أو بصيغة أخرى.

ونلاحظ بقلق أن المناقشات ما زالت جارية بشأن الكيفية التي ينبغي بها تنفيذ عمل لجنة بناء السلام. والمناقشة المعنية بالملكية الوطنية والمتعلقة بكيفية تحديد الأولويات الوطنية وتنفيذها، تشكل، بطبيعة الحال، شرطا أساسيا لا خلاف عليه. والأولويات الوطنية تستند إلى عملية مشاورات داخلية تجريها الحكومة الوطنية ينبغي لمختلف القطاعات الوطنية أن تشترك فيها.

غير أننا نرى أن الأولويات الوطنية ينبغي أن تُحدد استنادا إلى دينامية من مسارين لا يمكن إقصاء لجنة بناء السلام منها. ووفقا للفقرة ٢ (أ) من القرار ١٨٠/٦٠، فإن أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام هو ”تقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع“.

وفي ذلك السياق، نلاحظ بارتياح أنه خلال الأشهر التي باشرت فيها لجنة بناء السلام عملها لمعالجة حالتي بوروندي وسيراليون، تم استعراض خطتي عمل محددتين معنيتين بالبلدين، بالمشاركة النشطة للسلطات الوطنية للبلدين المعنيين، والتعاون القيم لمكتب دعم بناء السلام. وكما ذكِّر بذلك مؤخرا الممثل الدائم لسيراليون، فقد وافق المكتب على تقديم مدفوعات من معونة كبيرة إلى هذين البلدين.

ولا بد من موافاة اللجنة التنظيمية بمزيد من المعلومات بشأن الحقائق على أرض الواقع في بوروندي وسيراليون. وبالتالي، نرى أنه من المستصوب القيام بزيارة لهذه البلدين لجملة أمور منها تقديم الدعم من خلال وجودنا في الميدان. غير أن كل زيارة ينبغي أن تستند إلى مبدأ التمثيل الإقليمي بالتناوب وأن يقودها وفد يتألف من عدد ضئيل من الأفراد بحيث يسهل عليه التنقل وإجراء حوار مثمر مع السلطات المحلية وجميع الأطراف الفاعلة المشتركة في عمليات بناء السلام.

ويود وفد بلادي أن يسلط الضوء على ما يقوم به ممثلا النرويج وهولندا من عمل لوضع استراتيجيتين متكاملتين لبناء السلام معنيتين ببوروندي وسيراليون، وهو ما سنواصل مناقشته بروح بناءة وبحسن نية. وفي هذا العام،

سيتعين علينا أيضا متابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ البرامج المتفق عليها. وسينبغي لنا أيضا أن نسعى إلى اجتذاب موارد جديدة لصندوق بناء السلام. ويلتزم بلدي ببذل قصارى جهده للتعاون في ذلك الصدد.

وأخيرا، نؤمن أنه من الأساسي في هذه المرحلة أن تولي اللجنة الأولوية للتعاون الفعال والملموس مع البلدان الخارجة من الصراع بغية كفالة استدامة السلام.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد شكل إنشاء لجنة بناء السلام، بموجب القرارين المتوازيين للجمعية العامة ومجلس الأمن المتخذين عام ٢٠٠٥، أحد الإنجازات الهامة والملموسة للدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وتبين التجربة أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام والتسوية الفعلية للصراعات المسلحة إلا على أساس نهج شامل.

والأهم من ذلك، إذن، هو دور لجنة بناء السلام، التي تمثل بحق هيئة فريدة مصممة لسد ثغرة كبيرة في المنظومة الدولية المعنية ببناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. وعلى الرغم من أن اللجنة ما زالت في مراحلها المبكرة، فإننا نشاطر ما عُلق عليها من توقعات كبيرة. ولهذا الجهاز إمكانات عملية كبيرة ويمكنه أن يصبح من بين أهم الآليات المعنية بتقديم المساعدة الدولية إلى البلدان الخارجة من الصراع من أجل إنعاشها.

وينبغي الثناء على اللجنة لما قامت به من عمل خلال الستة أشهر الأولى من فترة وجودها فيما يتعلق ببوروندي وسيراليون. ونحيط علما بجهود رئيس اللجنة، السيد إسماعيل غاسبار مارتيتز، الممثل الدائم لأنغولا، ومنسقيه القطريين، السيد يوهان لوفالد، الممثل الدائم للنرويج، والسيد فرانك مايور، الممثل الدائم لهولندا، والسيدة كارمن غالاردو هيرناندير، الممثلة الدائمة للسلفادور ونائبة رئيس اللجنة.

وعلاوة على ذلك، لا يفوتنا الترحيب بالعمل الرائع الذي أنجزه مكتب دعم بناء السلام، الذي تترأسه الأمينة العامة المساعدة كارولين ماكاسكي.

ونتوقع أن تشكل جلسة الجمعية العامة هذه، على غرار المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ٣١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5627)، محفلا لتبادل الآراء بين الأطراف المهتمة بغية النظر في السبل والوسائل العملية لتقديم مزيد من المساعدة إلى اللجنة في تنفيذ ولايتها وتهيئة الظروف الكفيلة بجعل عملها فعالا ومثمرا.

ودائما ما يكون خطر تجدد نشوب الصراع قائما في المجتمعات الخارجة من الصراع. وعملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في حالات انتهاء الصراع تحفها المصاعب. وما دامت بعض الأسباب الأصلية للأزمة باقية، فإن الحالة ستظل غير مستقرة. وبالتالي، ستضطلع اللجنة، بناء على طلب الحكومات المعنية، بدور حاسم في التعرف على موارد المانحين وتحديد أولوياتها وتخصيصها، لتلبي احتياجات الحكومات المعنية بغية حل كل هذه المشاكل الأساسية والاضطلاع بمهمات استشرافية، دون المساس بولاية صندوق بناء السلام. ويجب أن تكون اللجنة شريكا يعول عليه في مساعدة حكومات البلدان الخارجة من الصراع، وهي ضرورية لمساعدتها على تحقيق المصالحة والاستقرار وكفالة الانتقال السلس من الصراع إلى التنمية والسلام المستدامين.

غير أنه ينبغي للجنة ألا تكون طموحة أكثر من اللازم في خططها الأولية وأن تركز مواردها على اتخاذ تدابير عملية وملموسة. ولا يمكن للجنة أن تحظى بسمعة طيبة في نظر المجتمع الدولي إلا من خلال فرض وتعزيز هيبتها وسلطتها بالعمل منذ البداية.

ونرى أنه يجب أن يتركز انتباه لجنة بناء السلام على توخي الشفافية فيما يبذل من جهود بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمالها، إلى جانب التحليل الجماعي المحايد لتحديد أولوياتها المتعلقة ببناء السلام، مع وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة لتحقيقها. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى اعتماد توصيات واقعية ومتفق عليها، مما سيكتسي أهمية حاسمة للدول المتلقية للمساعدة في مجال بناء السلام ولجميع المشاركين في هذه العملية.

وهنا، يجب أن يضطلع مكتب دعم بناء السلام بدور هام. ومن بين العناصر المهمة في عمله موافاة أعضاء اللجنة بمعلومات سريعة ومناسبة بشأن البلدان المعنية، وتشاطر الخبرة المستكملة بشكل شبه آني المكتسبة في حل القضايا المتعددة الاختصاصات المتعلقة ببناء السلام. والنظر على النحو الواجب في توصيات اللجنة، التي تم التنسيق بشأنها مع حكومات البلدان المتلقية للمساعدة، من جانب الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وجماعة المانحين والأطراف المهتمة الأخرى، سيعزز تقديم المساعدة في حالات انتهاء الصراع، ويحد، بالتالي، من خطر تجدد اندلاع الأزمة.

ونرحب بإنشاء صندوق بناء السلام، الذي سيشكل حافزا لاجتذاب الموارد المالية، التي تمس الحاجة إليها على الرغم من نذرتها في كثير من الأحيان، واللازمة لبناء السلام في البلدان التي تمر بالمراحل المبكرة من حالات الخروج من الصراع، حتى تبدأ الآليات التقليدية المعنية باجتذاب معونة المانحين في مباشرة عملها. وفي سياق صندوق بناء السلام، سيكون من غير المستصوب أن يُنظر إلى اللجنة خطأ بوصفها كيانا مانحا، لأنها ليست كذلك. ونحن نشاطر ما أُعرب عنه هنا اليوم من آمال بشأن وضع تعريف واضح للصندوق حتى يتمكن من الاضطلاع الكامل بمهمته المتمثلة في تيسير الجهود الجماعية لبناء السلام.

ومن بين الجوانب الهامة للجنة بناء السلام جهودها في الميدان، بمساعدة تواجد الأمم المتحدة وجماعة المانحين في البلد. وفي ذلك السياق، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لكفالة انسجام وسلاسة الصلة بين أنشطة مكتب دعم بناء السلام واللجنة، وأنشطة آليات التنسيق القائمة، خاصة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال، فمبدأ التكامل يشكل أساس التفاعل بين اللجنة وغيرها من هيئات أسرة الأمم المتحدة، ونحن بحاجة إلى تفاعل اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميدان، تفاعل لا يقوض النظام القائم في المنظمة المعني بالأنشطة التنفيذية، بل يعززه، بما في ذلك من خلال مراعاة وجود برامج محددة لتعزيز التعاون مع الدول المتلقية للمساعدة اعتمدتها المجالس التنفيذية للوكالات الدولية المعنية ونرى أن الجمعية العامة تمثل تماما المحفل الذي يمكن فيه للدول الأعضاء إيجاد إجابة لذلك السؤال.

وتعزيز الصلة العضوية بين اللجنة ومجلس الأمن يتطلب اهتماما خاصا، لا سيما إزاء الحالتين في بوروندي وسيراليون، المدرجتين في جدول أعمال الهيئتين على حد سواء. ولا يمكن لهذه العلاقة أن تكون غير ذلك، نظراً للارتباط الذي لا ينفصم بين مسائل السلام والأمن والتنمية. ولا بد من كفالة تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتوزيع واضح للعمل، والتكامل بين الهيئتين. وبطبيعة الحال، يجب القيام بذلك بالاقتران مع إقامة صلات بين اللجنة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن لجنة بناء السلام تتيح فرصة فريدة لتثبت عمليا جدوى اتباع نهج شامل إزاء الانتعاش بعد الصراع في

البلدان الخارجة من الصراع. وجميعنا نعلم أن هذا الاتجاه يكتسب زخما.

ونحن نرى أن الاهتمام باللجنة من جانب هاتين الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة سيكون ضمانة للشراكة والتكامل الوثيقين والبنائين بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق هدفنا المشترك؛ وهو تعزيز فعالية الجهود الدولية في مجال بناء السلام. ونحن نؤيد النداء من أجل تكثيف جهود التنسيق والتكامل لكي نضمن للجنة بناء السلام أن تواصل نضجها بطريقة مرشدة ومنسجمة، قد أصبحت الآن أساسية لعمل المنظمة العالمية.

السيد تشوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة عمل لجنة بناء السلام.

ويلاحظ وفد بلدي بارتياح أنه على الرغم من أن اللجنة بدأت عملها حديثا، فقد بدأت بالفعل تؤدي دورا، وأنه تم إنشاء صندوق بناء السلام. ويسعدنا أن نلاحظ أيضا أن اجتماعين قطريين مخصصين لبلدين قد انعقدا بشأن بوروندي وسيراليون، وأدت المداولات الجادة في الاجتماعين إلى توصيات بعيدة النظر بشأن كيفية الاضطلاع بأنشطة بناء السلام في هاتين الدولتين.

وتلك التطورات هي مؤشرات على أن المجتمع الدولي يسلم بالأهمية المتزايدة لبناء السلام بعد نهاية الصراع. وقد زاد الطلب بسرعة في السنوات الأخيرة على أنشطة حفظ السلام، وهذا الاتجاه مرشح للاستمرار. وتتسم بعثات حفظ السلام هذه بالخطورة وارتفاع التكلفة، ولكن تكلفة الصراعات التي لا تُكبح أكثر بكثير. ولذلك، أصبحت الدول الأعضاء تقر بأن حفظ السلام وتثبيته من خلال جهود بناء السلام المستدامة يمثل استثمارا أفضل في أغلب الأحيان.

ويرى وفد بلدي أن هذه النتائج الأولية تدل على إمكانيات لجنة بناء السلام، ومع ذلك، فإن اللجنة ما زالت في مراحلها الأولى ولا يمكننا أن نحكم على عملها بعد. وما زالت هناك بعض التفاصيل الإجرائية التي ينبغي استكمالها؛ ونأمل أن تكتمل تلك العملية قريبا، الأمر الذي سيسمح للجنة بأن تركز اهتمامها الكامل على عملها الموضوعي.

ويعتقد وفد بلدي أن من الإنصاف القول بأن إنشاء لجنة بناء السلام كان نتيجة إيجابية للتحرك على نطاق المنظومة نحو تحسين فعالية وكفاءة عملنا. وهي بالتحديد ستسد ثغرة من خلال وضع استراتيجيات شاملة وتآزرية لتنسيق الأعمال في مجال بناء السلام للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأطراف الفاعلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. ومن خلال إشراك هذه المؤسسات في المناقشات المتعلقة باستراتيجيات بناء السلام، فإن لجنة بناء السلام ستكون قادرة على تعزيز الاتساق في جهود بناء السلام وتحسين استخدام الموارد من أجل تحقيق أهدافنا.

ونأمل أن تكون لجنة بناء السلام عملية المنحى بشكل متزايد، بحيث تتفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وغيرها من الأطراف الفاعلة وتساعدها من خلال تشاطر المعلومات. وفي الوقت ذاته، يجب أن تسعى لجنة بناء السلام، من أجل بناء الثقة بأنشطتها والوفاء بوعد زيادة الكفاءة والاتساق إلى تأمين الشفافية في عملها وإلى أن تكون منفتحة لمراقبة الدول الأعضاء.

لقد أظهرت الدول الأعضاء حكمتها الجماعية من خلال إنشاء لجنة بناء السلام. ولكن لكي تؤدي اللجنة

الدور المنوط بها، يتعين علينا أن نؤمن الموارد اللازمة لذلك. ولهذه الغاية تبرعت جمهورية كوريا بثلاثة ملايين دولار لصندوق بناء السلام. ونأمل، مع استمرار اللجنة في إثبات قيمتها، كما فعلت في حالتي بوروندي وسيراليون، أن تستجيب الدول الأعضاء لذلك من خلال تخصيص المزيد من الموارد للصندوق.

وإلى جانب الدور الهام المتمثل في الاستجابة الأولية لاحتياجات المجتمعات في فترة ما بعد الصراع، ينبغي لصندوق بناء السلام أن يعمل على بقاء الاهتمام الدولي منصبا على حالات ما بعد الصراع لكي يدفع المجتمع الدولي إلى المساعدة على تمويل أعمال إعادة البناء والتنمية الأساسية.

وفيما يتعلق بعمل لجنة بناء السلام في المجتمعات التي تعيش فترة ما بعد الصراع، فإن وفد بلدي يدرك شواغل العديد من الدول الأعضاء بشأن الملكية الوطنية. وفي رأينا، أنه ليس من الممكن أو المجدي بناء السلام المستدام بدون المشاركة النشطة من جانب السلطات الوطنية في البلدان المعنية. ولا يمكن لأي دولة أن تحفظ سلامها وأمنها بدون حكومة فعالة، وبالتالي ينبغي تعزيز الحكومات الوطنية وليس إضعافها من خلال جهود بناء السلام.

ولكن ينبغي الاعتراف بأن أساس الصراع في بعض الحالات هو النزاع على السلطة الوطنية. وحتى عندما لا تكون الشرعية موضع شك، فإن الصراعات يمكن أن تُضعف الحكومات وتقوضها إلى الحد الذي لا تعود معه قادرة على العمل بشكل فعال. ونحن نرى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحديد هوية السلطات الوطنية ودعمها والعمل معها، والمحافظة على الملكية الوطنية لبناء السلام إلى أقصى حد ممكن. ولكن في الحالات الاستثنائية التي لا توجد فيها سلطة وطنية مؤهلة، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي عن تقديم الدعم لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

إن جمهورية كوريا مؤيدة قوية لجهود بناء السلام الدولية. وفي حقيقة الأمر أن الانتعاش بعد الصراع يشكل جزءا من تاريخنا، ونحن نعترف بالقيمة الكبيرة للدعم الدولي. ولذلك، دعمنا إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وشاركنا في أنشطة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وفي غيرها من حالات ما بعد الصراع. وما زال التزامنا بعمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام راسخا، ونتطلع إلى أن تؤدي لجنة بناء السلام دورا استباقيا متزايدا، بحيث تتمكن من الإسهام إلى حد كبير في جهود الأمم المتحدة لتأمين السلام والاستقرار والتنمية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على إجراء هذه المناقشة المفتوحة في حينها بشأن موضوع بالغ الأهمية، وهو العمل والتقدم المحرزان من جانب لجنة بناء السلام. ونحن نعتقد مثلكم أن الجمعية العامة هي بالتأكيد المحفل الملائم لمعالجة هذه القضايا نظرا لأن جميع الدول الأعضاء في المنظمة على قدم المساواة في هذا المجال.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، كان إنشاء لجنة بناء السلام تلبية لحاجة منظمتنا إلى آلية مؤسسية قادرة بشكل ملائم على مساعدة تلك البلدان الخارجة من حالات الصراع أو تلك التي تواجه خطر تجدد الصراع بغية إعانتها على تحقيق السلام كمرحلة لا بد منها نحو التنمية. ومنذ بدء المفاوضات من أجل إنشاء اللجنة، شارك وفد الأرجنتين بنشاط في المناقشات حول مختلف الجوانب الهيكلية، التي أدت لاحقا إلى اعتماد القرارين في مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد حدد هذان القراران بوضوح المقاصد الأساسية

للجنة بناء السلام، وهي تركيز الاهتمام على إعادة البناء وتوطيد المؤسسات اللازمين للانتعاش في فترة ما بعد الصراع وإرساء أسس التنمية المستدامة. ونحن نرى أن لجنة بناء السلام أداة أساسية تمكننا من التوجيه المباشر للأنشطة الهادفة إلى إعادة البناء والتعافي المؤسسي للدول التي عاشت تجربة الصراع.

وبالمثل يشكل صندوق بناء السلام أفضل وسيلة تكفل تمويلا يمكن التنبؤ به لأنشطة الانتعاش الأولية وتطيل بالتالي أمد تركيز المجتمع الدولي اهتمامه على الإعمار فيما بعد الصراع. والصندوق ييسر ''غلق دائرة الاحتياجات الأولية'' – وبعبارة أخرى، تصميم خطة طوارئ بتمويل يمكن التنبؤ به.

وبناء على طلب من مجلس الأمن، عقدت لجنة بناء السلام بالفعل اجتماعات رسمية تمهيدية للنظر في الحالة في بوروندي وفي الحالة في سيراليون بمشاركة من حكومتي البلدين كليهما.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية مشاركة البلدان المعنية حينما تكون الحالة فيها قيد الاستعراض في اللجنة. وتقديم عروض أمام اللجنة من قبل الحكومات أو السلطات المحلية أو الممثلين ييسر الدخول في تحليل مفصل ويعطي منظورا أشمل لحقائق الواقع في الميدان. وتلك البيانات تسمح في التوصل إلى تعريف أدق للأولويات، مع مراعاة المتطلبات والموارد لكل حالة على حدة.

واستنادا إلى ذلك، يمكن وضع جدول زمني لإنجاز الأهداف، ويمكن رسم خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد يجب، برأينا، أن تنظَّم بتوجيهات واضحة دقيقة تحددها اللجنة ويجب أن تتمشى أيضا مع روح المنظمة وروح المجتمع الدولي.

إننا نؤمن بأن التقرير الذي تصدره اللجنة ويتضمن هذه التوصيات ينبغي أن يتضمن أيضا الآليات اللازمة لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط، وأن يشمل آليات الرصد بغية تجنب إساءة استخدام الأموال. وينبغي للجنة أن تكفل الاستخدام الملائم الفعال للأموال المصروفة.

ونود أن نضيف إلى العنصرين اللذين ذكرناهما – توجيهات واضحة ودقيقة وآلية للرصد – عنصرا آخر نعتبره حيويا للأداء السلس الذي يمكن التنبؤ به لهذه الهيئة: وضع القواعد الإجرائية وأساليب العمل. ونحن على علم بحقيقة أن تلك القواعد والإجراءات تقوم اللجنة الآن بوضعها، ونثق بأن تعريفها السريع سيساهم في تحسين تأدية اللجنة لوظائفها، مما يفضي إلى نتائج مثمرة.

قبل أن أختتم أود أن أقول إن الأرجنتين تود أن تعرب عن رضاها عن ضم بنما إلى عضوية لجنة بناء السلام، مما ييسر معالجة الخلل الذي كان قائما في التمثيل الإقليمي، الذي هو المبدأ الأساسي الذي تهتدي به المنظمة والذي دأب بلدي والأمم الأخرى في أمريكا اللاتينية على التشديد عليه.

ويرحب بلدي بإنشاء لجنة بناء السلام، التي سيكمل عملها المرحلة النهائية من عملية الانتعاش في حالات ما بعد الصراع، ويساعد في تحقيق الإعمار وتعزيز المؤسسات، سعيا إلى منع أي تكرار للصراع، لأننا تعلمنا من التجربة أن العمليات العسكرية لا تكفي لحسم الصراع بصورة تامة.

أخيرا، أود أن أقول إن الأمن لئن كان الركيزة الأولية لتحقيق السلام في أي صراع مسلح، فإنني أذكّر بأن مهمة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون دائما النهوض بالتنمية واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها. ولذلك يجب لعمل لجنة بناء السلام أيضا، في رأينا، أن يستهدف تحقيق تلك الأهداف.

السيدة هربشكوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): الجمهورية التشيكية أسعدها أيضا أن تشارك في المناقشة التي أفضت في النهاية إلى تأسيس لجنة بناء السلام. إننا نؤمن بأن اللجنة تشكل واحدا من الإنجازات الرئيسية الفعلية لعملية إصلاح الأمم المتحدة. ولهذا كنا من أوائل البلدان التي تساهم في صندوق بناء السلام.

إننا نؤيد تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به ألمانيا اليوم. لقد أصبحت الجمهورية التشيكية عضوا جديدا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وتود، بصفتها تلك، أن تعلن التزامها بتقديم مساهمات مباشرة سواء في أنشطة اللجنة أو في الاجتماعات المكرسة لبلد معين. وإننا نعتبر تلك الاجتماعات حاسمة الأهمية لتحقيق النجاح في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باها (الفلبين).

والجمهورية التشيكية تؤمن بأن الهيئة الجديدة ينبغي أن تكون عملية المنحى وينبغي ألا تقع أسيرة مناورات إجرائية بيروقراطية. إنها ينبغي أن تتصرف على أساس الثقة المتبادلة. وبغية حسم المسائل الصعبة الكثيرة التي تواجهها اللجنة، ينبغي للجنة التنظيمية والاجتماعات المكرسة لبلد معين أن تعطي الأولوية في تركيز الاهتمام لخطط العمل المحددة المقدمة من كل من حكومتي بوروندي وسيراليون، بتعاون وثيق مع مكتب دعم بناء السلام.

ونعتقد أن إحدى أولويات لجنة بناء السلام ينبغي أن تكون التركيز على آليات الإنذار المبكر ليتسنى في وقت مبكر تعريف النكسات والمخاطر في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. وذلك سيمكن اللجنة من أن تقدم خدمة أفضل للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعريف المزيج الأمثل من التدابير وفي اتخاذ الإجراءات الفعالة المحددة في بناء السلام المستدام.

بإمكاننا أن نعرض تقديم المساعدة في بناء القدرة وأن نتشاطر خبرتنا العملية فنساعد في العمليات الديمقراطية فيما بعد الصراع، وفي حماية حقوق الإنسان. إننا نعرف أن مجمل جهود الإعمار والتأهيل لن تكتمل من دون الانخراط الكامل للمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولهذا السبب نؤمن بأن تلك العناصر كلها ينبغي أن تشارك بنشاط في الاجتماعات المكرسة لبلد معين.

ومما يتسم بأهمية حاسمة التركيز على مشاريع العدالة الانتقالية والتخطيط، لأن المغفرة مهمة لتحقيق المصالحة. لكن السلام الدائم يجب أن يبنى على أسس سيادة القانون ومشاركة المجتمع المدني والحصول الحر على المعلومات. وما يمكن للجنة بناء السلام أن تفعله مقصور على تقديم المساعدة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن السلام يجب أن تبنيه وأن تحافظ عليه العناصر الفاعلة المحلية.

ونؤمن بأن دور صندوق بناء السلام ينبغي أن يكون حفازا في المقام الأول. والمبالغ التي تصرف مهمة بالطبع، لكن الأهم، في رأينا، هو اختيار المزيج الصحيح من المشروعات الموجهة إلى حسم أبرز المشاكل وتلبية أهم المتطلبات في فترة ما بعد الصراع، دون أن تغيب عن البال استراتيجيات بناء السلام الإجمالية. وينبغي لنا ألا نعطي الانطباع بأن الصندوق يمكن أن يمول كل أنشطة بناء السلام.

وأود أن أطمئن الجمعية بأن بلدي مستعد للتعاون التام في سبيل كفالة أن يتكلل العمل الابتدائي للجنة بناء السلام بالنجاح.

السيد تراغو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر السيدة آل خليفة على عقد هذا الاجتماع المكرس لاستعراض عمل لجنة بناء السلام، استجابة إلى طلب مقدم من رئيس حركة عدم الانحياز. وهذا الاجتماع متابعة

لمبادرة الاتحاد الروسي الذي نظم مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن في الشهر الماضي حظيت بتقديرنا. ونود أيضا أن نثني على رئيس لجنة بناء السلام، السفير الأنغولي إسماعيل غسبار مارتنس، على العرض الشامل الذي وافانا به. والتقدير موصول أيضا إلى مكتب دعم بناء السلام على المساعدة التي قدمها للجنة بناء السلام في مداولاتها.

وبما أن أكثر من سنة قد انقضت منذ اتخاذ قرار اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ الذي أسس اللجنة الجديدة، وبما أن ستة أشهر قد انقضت منذ تشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإن الوقت ملائم جدا الآن لقيام الجمعية العامة بتقييم العمل المنجز حتى الآن والإعداد للخطوة التالية. ومن الملائم أيضا أن تسعى الجمعية العامة في هذه المرحلة المبكرة، لدى استعراض عمل لجنة بناء السلام، إلى الحصول على آراء الأعضاء. وهذه الممارسة يمكن أن تسفر عن طرح أفكار شيقة تتسم بنفاذ البصيرة حول الهيئة الجديدة وحول الطرق الكفيلة بتحسين أدائها على ضوء حالتها الفريدة تجاه الأجهزة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. والجمعية العامة، بوصفها المنتدى الديمقراطي بلا منازع للأمم المتحدة، تمثل أكثر هيئة رسمية لإجراء مناقشة شاملة بشأن أعمال اللجنة.

ولفترة أكثر من عقد – وقبل الاقتراح الذي قدمه، عام ٢٠٠٤، الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بإنشاء لجنة بناء السلام – ظلت البرازيل تدعو إلى إنشاء آلية من شأنها أن توفر صلة قوية بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة. وبعد النظر المتأني في المسألة، ما زلنا نرى أن هذه الأنشطة لا تمثل مراحل متتالية في عملية؛ وبدلا من ذلك، فإنها تشمل مجموعة من الإجراءات التكميلية المطلوبة من اجل المساعدة على إرساء أساس يمكن أن يبني عليه بلد ما يمر بحالة صراع، أو بلد خارج من الصراع، السلام الدائم والعادل ومجتمعا قابلا للبقاء.

وما زال لدى الدول الأعضاء، وخاصة الدول في حالات ما بعد انتهاء الصراع، توقعات عالية لإطلاق لجنة بناء السلام. وتم إنشاء الهيئة الجديدة للعمل بوصفها أداة قوية للمساعدة في الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام المستدام. ولكن، وحتى في المرحلة الأولية لإنشاء اللجنة، فإنها لم تنجز عملا يذكر، وهي حالة، إذا لم يتم عكسها، لا تبشر بالخير للمراحل اللاحقة.

وأدت المفاوضات الشاقة، خلال مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، إلى ميلاد هذا العضو الجديد في أسرة الأمم المتحدة. وأسفر الاختلال الأصلي في تشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام عن قسط كبير من الاستياء ويمكن أن تعزى إليه البداية المهزوزة للجنة. ونعتقد أنه لا بد من تركيز الاهتمام بشكل أكبر على مبدأ التمثيل الإقليمي العادل، بوصفه سبيلا لضمان الإدارة الديمقراطية للجنة بناء السلام وللمشاركة الحقيقية.

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن لجنة بناء السلام هيئة جديدة في هذه المنظمة. وهي من إنتاج مجلس الأمن والجمعية العامة، ولديها صلات وثيقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي مسؤولة أمام العضوية بكاملها من خلال الجمعية العامة.

وفي العديد من المناسبات، في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، أعربنا عن دواعي قلقنا بأنه يتعين على الهيئة الجديدة أن تقطع شوطا طويلا قبل أن تتمكن من إحراز النتائج المتوقعة. وهي لم تستكمل صياغة أساليب عملها، وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر، بقدر كبير، البداية المترددة لتشغيل اللجنة. ولم يول اهتمام يذكر لصياغة النظام الداخلي، الأمر الذي أدى، بدوره، إلى المناقشات الطويلة بشأن مسائل لا تتسم بأي أهمية.

إن لجنة بناء السلام جهاز هام للغاية للأمم المتحدة وينبغي، بهذه الصفة، أن تدعمها الجمعية العامة. وبالنسبة للعديد من البلدان التي تعاني من ويلات الصراعات المميتة، يمكن أن تشكل اللجنة سبيلا لحشد التعاون الدولي الذي تمس الحاجة إليه لتمكين هذه البلدان من الانتعاش في أقرب وقت ممكن من المشاكل الناجمة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن.

ونشعر بالارتياح لأن بلدين أفريقيين شقيقين، هما بوروندي وسيراليون، تم اختيارهما للاجتماعات المخصصة لبلدان محددة. وتؤيد البرازيل جميع الجهود التي تبذل في اللجنة لإحراز نتائج ناجحة في تلك الاجتماعات، الأمر الذي سيمثل شيئا جوهريا لمستقبل تلك الهيئة.

ويرى وفدي أن إحدى المهام الرئيسية للجنة بناء السلام ستتمثل في وضع منظورات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بشأن بناء السلام في سيناريوهات ما بعد الصراع. وعلى اللجنة أن تنظم نفسها بغية الاضطلاع بهذه المهمة بصورة مباشرة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للجنة أن تستجلي آراء البلدان المختارة في عملية بناء السلام وأن تتعاون مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بإشراك العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات المرتبطة بها في وضع استراتيجيات للانتعاش. وينبغي المحافظة على تنسيق خاص مع مجلس الأمن، وخاصة في ضمان عدم تعويق المساعدة على الانتعاش بعد انتهاء الصراع بسبب الانسحاب المبكر لقوات حفظ السلام.

وترى البرازيل أن على الجمعية العامة أن تساعد لجنة بناء السلام على الحصول على الشرعية والسلطة بوصفها هيئة استشارية في أسرة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في وسع الجمعية العامة أن تعالج الجانب الحاسم للتوازن في تشكيل لجنة بناء السلام حينما تحدد أعضاءها. وباستعراض أعمال اللجنة، يمكن للجمعية أن تصدر التوجيه المناسب فيما يتعلق بإشراك العضوية بكاملها في مهمة مساعدة البلدان في حالات ما بعد الصراع. وبتلك الطريقة سنتفادى تداخل أعمال لجنة بناء السلام مع أعمال المنتديات القائمة العديدة الأخرى للمانحين والأعضاء المتلقين للمعونة. ونرى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تجمع جهودها لإعطاء اللجنة السلطة الوافية للاضطلاع بمهامها بشكل سليم.

وبإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، يمكن لعمليات الاستعراض والمناقشات التي تُعقد في اللجنة أن تزود الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بتحليل أكثر إلماما باحتمالات الانتعاش بعد انتهاء الصراع في البلدان المعنية، وبالتالي تحسين نوعية قراراتنا. ونعلم من التجربة أنه لا توجد فجوة بين حفظ السلام والتعمير والتنمية. وينبغي أن تعالج جهود التعاون الدولي جميع تلك الجوانب، لأنه لا يمكن تصور تأمين جانب واحد بصورة دائمة بدون تأمين الجوانب الأخرى.

السيد هانسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أرحب بهذه الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وأيسلندا، بوصفها عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ولكنها ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن التي عقدت بشأن هذا الموضوع في ٣١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.5627). وبالتالي سأمتنع عن التكرار ولن أبرز سوى بعض النقاط.

إن حكومة أيسلندا تولي أهمية كبيرة للجنة بناء السلام. وأكدت أيسلندا دعمها بالتبرع بمبلغ مليون دولار لصندوق بناء السلام. وقامت بذلك بروح المسؤولية الجماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تعزيز آلية بناء السلام على النحو الذي أوضحته رئيسة الجمعية العامة في البيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر ما قاله صباح هذا اليوم السفير وولف ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بحقيقة أنه لا بد أن يرافق مدفوعات الدعم المالي وغيره من الدعم اتخاذ إجراء عاجل.

ويمثل إنشاء لجنة بناء السلام، بالترافق مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، انجازا رئيسيا لعملية إصلاح الأمم المتحدة وينبغي تطويره ليصبح النقطة المحورية للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة للمساعدة على تعزيز البلدان في مرحلة بعد انتهاء الصراع.

ومن الواضح أنه يلزم أن نحقق انجازا أفضل، كما قال زميلي ممثل النرويج في بيانه صباح هذا اليوم. وبغية تحقيق ذلك، علينا أن نضمن أن يصبح عمل لجنة بناء السلام مرنا وقائما على النتائج على حد سواء، مع التركيز على الحالات الخاصة بكل بلد بعينه. ونحن نرى أنه ينبغي لنهج لجنة بناء السلام أن يكون نهجا شاملا، مع تركيز قوي على التوصيات المحددة للعمل على أرض الواقع. ويمثل احترام حقوق الإنسان جانبا أساسيا ومتكاملا لهذا النهج. كما تدعو الحاجة إلى ضمان المتابعة اللازمة والتنفيذ العملي لتوصيات اللجنة بطريقة منتظمة من خلال الاجتماعات الاستعراضية المستمرة.

وننوه بالتقدم المحرز خلال الشهور السبعة الأولى للجنة بناء السلام في مساعدة البلدين الأولين قيد النظر وهما: بوروندي وسيراليون. وفي هذا السياق، نشعر بالامتنان لرئيسي الاجتماعين المخصصين لبلدان محددة، السفير فرانك ماجور رئيس الاجتماع المحدد لسيراليون والسفير يوهان لوفالد رئيس الاجتماع المحدد لبوروندي، على إسهامهما الهام وعلى التقريرين اللذين قدماهما في وقت سابق في هذه المناقشة. كما أشكر رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، زميلي ممثل أنغولا.

ويجب أن تعتمد لجنة بناء السلام على هذه الأعمال في الأشهر القادمة لوضع أهدافها الاستراتيجية ونظامها الداخلي، ولتعزيز التعاون والمشاورات مع جميع الجهات ذات الصلة. ونؤكد على دور مكتب دعم بناء السلام في هذه العملية. وثمة حاجة، كما أوضح متكلمون عديدون، إلى زيادة تطوير علاقة العمل بين لجنة بناء السلام، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب علينا، في ذلك الصدد، أن نركز على تحقيق الفعالية والتكامل، وأن نسعى إلى تجنب أي ازدواج في الجهود. ونتطلع إلى المزيد من المناقشات في هذا الشأن، ويشجعنا، كما ذكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في وقت سابق من صباح اليوم، ظهور توافق في الآراء على أن التفاعل بين الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يعزز فعالية أداء لجنة بناء السلام.

وأمام لجنة بناء السلام جدول أعمال طموح يجب أن تنتهي منه. وسيتوقف النجاح والفعالية في نهاية المطاف على الاشتراك والالتزام التامين من جانب البلدان المعنية، والدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة الموجودة على أرض الواقع، وأخيرا وليس آخرا المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

السيدة الصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين شكرهم الرئيسة آل خليفة على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. فالمسائل

المعروضة علينا ذات أهمية فائقة. ويأمل وفدي أن تؤدي مداولاتنا إلى تعزيز دعمنا الجماعي للجنة بناء السلام في أدائها لولايتها الحاسمة الأهمية.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم حركة عدم الانحياز.

كانت هناك، قبل إنشاء لجنة بناء السلام، حاجة ملحة إلى وجود محفل واحد يمكنه أن ييسر التفاعل القوي بين العوامل الدولية والوطنية ذات الصلة بشأن أفضل سبيل لتناول متطلبات حالات ما بعد الصراع، ولمنع الدول المعنية من الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع. ولقد أبرز قادتنا تلك الفجوة الحاسمة الأهمية في نظام الدعم الدولي، عندما طالبوا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة بناء السلام.

ولا تزال لجنة بناء السلام في طور البداية، ولكن التوقعات المعقودة عليها كبيرة. ولهذا فإن من مسؤوليتنا المشتركة رعاية اللجنة، وكفالة تقديم الدعم التام لها من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونرى أنه يلزم علينا، بدلا من الحكم على أداء اللجنة في هذه المرحلة، وضع بعض السبل العملية التي يمكن عن طريقها زيادة دعم اللجنة في أداء مهامها. وستتاح الفرصة للجمعية العامة ومجلس الأمن لإجراء تقييم شامل لأعمال اللجنة عند تقديم تقريرها.

وينبغي، لكي تكون لجنة بناء السلام فعالة، أن تتمخض أعمالها عن إجراءات هادفة ومفيدة للشعوب المعنية. ومن المهام الأساسية المطلوبة من اللجنة أن تضطلع بدور رئيسي، عن طريق توصياتها بشأن تنسيق الكيانات الدولية والوطنية ذات الصلة، في زيادة المزايا المقارنة لهذه الكيانات. فمن شأن النهج الشامل والمنسق بحق أن يعمل على تحقيق التعاون بشكل منهجي بين جهود بناء السلام على الصعيدين الوطني والدولي.

ويتعين تعزيز التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة، بما فيها هيئات الأمم المتحدة. وتفيد تجربتنا أن هذا لم يتم أحيانا بطريقة منهجية تشترك فيها الأطراف ذات الصلة جميعها، ويتوفر من جانبها التزام بمواصلة السير حتى النهاية.

ونود، في ذلك الصدد، أن نؤكد على أنه ينبغي للجنة بناء السلام ألا تقوم، في أنشطتها التنسيقية بإيجاد المزيد من التعقيد في العمليات الحالية، وألا تؤدي إلى أي إدارة تفصيلية للأنشطة المضطلع بها في البلدان المعنية. وينبغي أن تحدد الحكومات الوطنية قيد النظر الأولويات الواردة في مرحلة الانتعاش بعد الصراع. والملكية الوطنية مسألة عظيمة الأهمية.

ومن شأن إنشاء آلية للدعم الدولي تتسم بالتنسيق والتنظيم بل وبالمرونة، عن طريق لجنة بناء السلام، أن ييسر الوصول الأفضل إلى البلدان المحتاجة والاستجابة لها، مع التوصل إلى نتائج محسنة.

والمهمة الأساسية الأخرى للجنة هي تنظيم الموارد لتلبية متطلبات ما بعد الصراع. ويصبح دور اللجنة في الجمع بين الهيئات الدولية والوطنية ذات الصلة وتأمين الحصول منها على الدعم، أكثر أهمية عندما لا تعد البلدان الداخلة في الصراع تستأثر بعناوين الأنباء على الصعيد الدولي. ويكتسي الدعم المقدم من المجتمع الدولي في هذا الصدد بأهمية كبيرة.

ومن الأهمية الفائقة أيضا أن يعمل المجتمع الدولي مع السلطات الوطنية في بلدان ما بعد الصراع، مع إيلاء اهتمام خاص لمساعدتها في بناء القدرة المؤسسية في قطاعاتها ذات الأولوية. وينبغي أن ينصب الاهتمام على وضع نموذج اقتصادي مستدام والتوصل إلى سلم دائم.

ومن المهم، في ضوء الطبيعة المتعددة الأبعاد للصراعات، أن تسلك لجنة بناء السلام نهجا شاملا عند اقتراح الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام.

ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ذلك السياق، بدور هام، ولا سيما عن طريق القدرات التقنية لمختلف لجانه التنفيذية والإقليمية وغيرها من الهيئات الفرعية. ويلزم أن يكون هناك تفاعل منتظم بين لجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكن عن طريقه تشاطر الدروس المستوعبة وأفضل الممارسات ذات الصلة.

وقد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يجعل من مسألة الانتعاش بعد الصراع موضوعا له في الاستعراضات الوزارية السنوية في المستقبل. ونرى أنه ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو تعبئة كل الأجهزة المؤسسية للأمم المتحدة من أجل تعزيز اعتماد نهج شامل، يعالج المسائل الصعبة الكامنة في حالات ما بعد الصراع.

ويكون الدور الإيجابي للجهات المعنية ذات الصلة ذا أهمية حاسمة للانتقال الناجح من مرحلة ما بعد الصراع إلى العمليات المعتادة للتنمية المستدامة. وينبغي أيضا أن يضطلع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات النسائية، بدور بناء في عمليات الإنعاش وإعادة التعمير بعد الصراع.

واتسم الاجتماعان القطريان الأخيران بشأن بوروندي وسيراليون بالمزيد من الطابع العملي المنحى. ونلاحظ أن خطتي العمل للبلدين كليهما قد قدمتا مؤخرا للنظر فيهما. وبالإضافة إلى وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، بالاشتراك التام من جانب كل من حكومتي بوروندي وسيراليون، من الأهمية الحاسمة أن ترصد لجنة بناء السلام أيضا التقدم المحرز فيما يتصل بالعناصر الأساسية الأخرى الواردة في ملخصي الرئيسين للاجتماعين القطريين، مثل صرف مظاريف التمويل. ويتعين عقد اجتماعات للجنة بتواتر أكبر، وبطريقة منظمة.

وننظر إلى أعمال كل من اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية على أنها تشتمل على بذور التطور في المستقبل. والنجاح في أي منها سيساعد على النجاح في الأخرى. ويلزم علينا أن ندعم كليهما. غير أن اللجنة التنظيمية لها اختصاص أوسع. وستؤدي اللجنة التنظيمية القوية والمخولة سلطات مناسبة إلى تعزيز أعمال لجنة بناء السلام في مجموعها. ويتعين أيضا أن تكون هناك علاقة عمل أوثق بين لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، لكفالة زيادة التناسق والفعالية.

ونحن، بصفتنا عضو في لجنة بناء السلام، على استعداد للاضطلاع بمسؤوليتنا في الإسهام في كفالة الوصول إلى نتائج أكثر تحديدا واتساما بالطابع العملي لأعمال لجنة بناء السلام.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أقول إن بناء السلام عملية شاملة متعددة الأبعاد ومتعددة المراحل. ولهذا أود أن أشكر السيدة آل خليفة على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة، وكذلك بلدان حركة عدم الانحياز التي شجعت على عقد هذه المناقشة.

والجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي يتسم بعضوية عالمية، هي المكان المناسب لمناقشة أعمال لجنة بناء السلام في إنجازها لولايتها. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق أن يُستفاد بالخبرة المعمقة التي اكتسبها جميع أعضاء الجمعية العامة.

وأود أن أقول أيضا إن كرواتيا تؤيد البيان الذي أدلت به ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وقد انتُخبت كرواتيا لعضوية لجنة بناء السلام من بين البلدان التي تتمتع بخبرة واسعة في مجال حفظ السلام وبناء السلام، وخاصة فيما يتعلق بجانب الاستفادة. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم مرة ثانية عن عدة مسائل سبق لي أن أشرت إليها في منتديات الأمم المتحدة الأخرى.

ومن المهم أن نتذكر دائما أن لجنة بناء السلام قد أنشئت بقرارات للجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء لكي تسد فراغا في مجال بناء السلام بمنظومة الأمم المتحدة. وتؤيد كرواتيا هذه العملية بقوة؛ ونرى ضرورة شديدة للتحسينات في هذا الجانب. ولأول مرة يكون لدى الأمم المتحدة آلية تكفل للبلدان الخارجة من صراع فرصة أفضل لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، يعد إنشاء لجنة بناء السلام تاريخيا بحق.

ولكي تنجح عملية بناء السلام وتكون فعالة لا بد من وجود توافق آراء على الصعيد الوطني والتزام سياسي من الحكومة المعنية. بيد أنه ينبغي أن يوجد أيضاً دعم دولي مستدام لما تبذله من جهود. ويلزم أن تهيئ الحكومة والمجتمع الدولي، بالعمل معا، أجواء مناسبة للديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. واشتراك الجمعية العامة من خلال تركيزها الدائم على هذه المسائل في المقام الأول من الأهمية.

ويلزم أن يمكّن المجتمع الدولي الحكومة المعنية أيضا من تحديد وتفعيل وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية المستدامة. وينبغي ألا تشمل هذه الاستراتيجية أهدافا إنمائية قصيرة الأمد فحسب، بل أن تشمل أيضا أهدافا طويلة المدى، كتعميم التعليم للجميع وتوفير سبل الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية وكفالة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين. ويجب أن تضطلع الحكومة بالمسؤولية الكاملة عن هذه الاستراتيجية وتنفيذها. وفي الوقت ذاته، لا بد من التنسيق والمواءمة الكاملين بين جميع البرامج الدولية وهذه الاستراتيجية، بما في ذلك برامج الجهات المانحة الثنائية.

ويجب أن تكفل لجنة بناء السلام قيام هذه الصلة الدولية والوطنية وأن تضمن لها القوة والتنسيق. ومن المهم لذلك مواصلة العمل على ترسيخ ممارساتها ووضع تفصيلاتها. ويجب أن نتعلم من خلال العمل. ويجب أن نرسي أساليب العمل التي نراها عملية وضرورية. ولا ينبغي أن تثقل كاهلنا قواعد وقيود ثقيلة. بل يجب أن تهتدي أعمالنا بما هو أفضل لتحقيق نتائج طيبة على أرض الواقع في جميع الحالات دون استثناء. ومعنى هذا أننا يجب أن نبقي تركيزنا على الحالة في البلدان المدرجة حاليا في برنامج لجنة بناء السلام.

ومطلوب من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام. وينبغي لنا جميعا عند تلك النقطة أن نأخذ بالاعتبار أن عمر لجنة بناء السلام لم يتجاوز العام الواحد. وهي هيئة أنشئت لتشجيع الممارسات الجديدة في أعمال الأمم المتحدة. ونرى أن دور لجنة بناء السلام وما تضيفه من قيمة سيقاس في نهاية المطاف وفقا لتأثيرها على أرض الواقع. وكرواتيا، بصفتها عضوا في اللجنة، على أتم الاستعداد للمساهمة في بلوغ أفضل النتائج الممكنة.

السيد سوركار (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة في هذا التوقيت الجيد للغاية عن أنشطة لجنة بناء السلام. ولدينا ثقة بأن مداولات هذه الجلسة ستكون لها مساهمة وتوجيه هامين وقيمين فيما يتعلق بتناول المسائل التنظيمية والموضوعية المعلقة المرتبطة بلجنة بناء السلام وأنها بذلك سوف تيسر إنجازها المسؤوليات المنوطة بها على نحو فعال.

وتعرب بنغلاديش عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا الموقر باسم مجموعة بلدان عدم الانحياز في لجنة بناء السلام. إضافة إلى ذلك، نود أن نسلط الضوء على عدد من النقاط.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام، كما ندرك جميعا، لسد ثغرة مؤسسية في هيكل الأمم المتحدة. ونرى من الأمور المطمئنة أن يتم تأسيس عملية بناء السلام خطوة خطوة من خلال إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وأخيرا تدشين صندوق بناء السلام. ويجب أن تعمل هذه الهيئات الثلاث، ومحورها لجنة بناء السلام، متضافرة لتحقيق الانسجام المؤسسي. وينبغي أن نحترس من التورط في تجاوزات من حيث الاختصاص أو الإجراءات. وينبغي أن تركز لجنة بناء السلام على تدابير من قبيل تعبئة الجهات الفاعلة ذات الأهمية الحاسمة لمساعدة السلطات الوطنية في جهود الإنعاش بعد مرحلة الإغاثة مباشرة لتمهيد الطريق أمام إعادة الإعمار في الأجلين المتوسط والطويل. وينبغي أن تمسك اللجنة التنظيمية بدفة جميع أنشطة بناء السلام وأن تقيّم المساهمات المقدمة من جميع الوكالات ذات الصلة. وفي هذا السياق، سيكون الدور الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام على جانب كبير من الأهمية. وينبغي أن يشكل همزة الوصل بين الأمين العام واللجنة. وينبغي أن يشكل المكتب مستودعا للحكمة والمعارف وأفضل الممارسات.

ويجب أن تمسك المجتمعات الخارجة من الصراع بزمام مصيرها، وهذه مسألة تتعلق بالملكية الوطنية. وكما يتبين من تجربتنا بعد التحرير في بنغلاديش، فقد اقتضى الأمر منا عقودا من الجهود المستمرة في بناء الدولة لكي نصل إلى مستوى الاستقرار في الاقتصاد الكلي الذي نحن فيه اليوم. وقد تحقق هذا في الواقع بمبادرات داخلية، منها بعض الأفكار المحلية من قبيل الائتمانات الصغيرة جدا والتعليم غير النظامي للمرأة، بالإضافة إلى الدعم المادي الخارجي. ومن نفس المنطلق، فإن من مسؤولية الحكومات الوطنية في المجتمعات الخارجة من صراعات أن تحدد الأولويات الوطنية لكل منها وأن ترشد جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بالشكل المناسب وبما فيه أقصى منفعة لها. وفي هذا السياق، قد يكون تبادل الخبرات فيما بيننا مفيدا في تعزيز السلام المستدام.

ويتحتم بناء مؤسسات سياسية تعددية لتوفير إطار مجتمعي ملائم تجري داخله أنشطة بناء السلام وتزدهر. كما يتعين تحديد الأسباب الجذرية للصراع واعتماد التدابير العلاجية المناسبة. ذلك أن استعادة مناخ الثقة المتبادلة والتسامح من خلال إصلاح العلاقات التي أصابها الضرر وتحويلها أمر جوهري لوقف أعمال القتال. ويستتبع هذا عملية للمصالحة الاجتماعية والتعافي للتخفيف من حدة الصدمة لدى الضحايا. ويلزم أن يتحقق تقدم في إقرار العدالة وسيادة القانون من أجل بناء قاعدة اجتماعية تحترم فيها حقوق الإنسان. ويتعين إجراء إصلاح شامل للجهاز الحكومي برمته، وخاصة أجزاؤه التي تقوم بدور مباشر في تهيئة الأوضاع للسلام، وإعادته إلى العمل من جديد. كما يلزم إنشاء نظام للمساءلة يؤدي إلى عملية للتحول الديمقراطي. ويجب دعم المبادرات على صعيدي الاقتصاد الجزئي والكلي من أجل إقامة البنية التحتية الضرورية لإيجاد منصة تنطلق منها أنشطة اقتصادية واسعة النطاق.

وطوال عملية بناء السلام، سيكون من المهم إيجاد ”قواعد شعبية للسلام. وكثيرا ما يمكن للأطراف الفاعلة المتوسطة مثل المدرسين ورجال القانون والزعماء الدينيين أن تعمل بمثابة روابط ما بين القواعد الشعبية والمستويات العليا. كما يتوقع من لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية وغيرها، أن تكون أكثر العوامل حسما في بناء السلام.

وبما أن بناء السلام عملية شاملة، فلن تكفي الجهود الحكومية المبذولة لتحقيقه. بل سيقتضي الأمر دعما مخلصا وغير مشروط من القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية وجميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الخارجي والمحلي. ومن تجربتنا الخاصة، يمكن أن يقدم المجتمع المدني دعما حيويا للسلطات العامة. وتضطلع المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة بدور بارز في المجتمع في بنغلاديش. ولكن هناك جهات كثيرة أخرى تسهم في المجتمع. ويمكن لتبادل أفضل الممارسات، وتلك عملية تكررت بنجاح في أجزاء كثيرة من العالم، أن يقدم عونا كبيرا في مساعي بناء السلام.

لقد بدأت لجنة بناء السلام رحلتها للتو. والعمل الذي أنجزته حتى الآن في سيراليون وبوروندي جدير بالتنويه. ومكتب دعم بناء السلام ورؤساء الاجتماعات المخصصة ببلد محدد يستحقون الثناء. ونحن نشيد بحكومتي سيراليون وبوروندي على تعاونهما. وإننا ممتنون للجمعية العامة ومجلس الأمن على اهتمامهما بعمل لجنة بناء السلام.

لكن هذا لا ينبغي أن يقودنا إلى الرضا عن الذات. إنها مجرد البداية ويبقى هناك مجال واسع للتحسين. وفي رأينا أنه ينبغي توثيق العلاقات المشتركة بين الوكالات، كما ينبغي ضخ المزيد من الدينامية في أنشطة بناء السلام ودورها الريادي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة بناء السلام ألا تتوانى عن التقييم الذاتي وتقييم الأداء. إنها بداية رحلة طويلة للجنة، حيث مجتمعات عديدة خارجة من الصراع تنتظر المساعدة.

السيد ليدين (السويد) (تكلم بالانكليزية): تؤيد السويد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفة وطنية، يستند بعضها إلى مشاهدات من مشاركتنا في اللجنة المخصصة ببلد محدد هو سيراليون.

إن إنشاء لجنة بناء السلام سيشكل أحد الإنجازات الإصلاحية الرئيسية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، ونحتاج إلى إحراز تقدم فيه. وهذه المناقشة تتيح فرصة لإجراء تقييمات أولية للتجارب الأولى، وتوفر التوجيه لعملنا المستقبلي. ومسألة بناء السلام هي، منذ الآن فصاعدا، بند دائم في جدول أعمالنا، ونحن نتطلع إلى المشاركة بنشاط في المناقشات السنوية في الجمعية العامة كما هي متوخاة في القرار التأسيسي.

وقد شاركنا في الاجتماعين الأوليين للجنة سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وهذه المناقشات الموضوعية الأولى تشكل أساسا جيدا لإشراك لجنة بناء السلام في سيراليون مستقبلا. وقد حددت اللجنة مجموعة من التحديات والثغر، استنادا إلى معطيات من حكومة سيراليون. كما بدأت رصد التقدم وتقديم التوصيات.

وتعتقد السويد أن مستوى مشاركة اللجنة والتزامها في المرحلة المقبلة ينبغي أن يصبح أكثر تحديدا وتوجها نحو العمل، بالاستناد إلى تبادل آراء تفاعلي وصريح. ولتحقيق هذا، من الأساسي ضمان التحضير للاجتماعات تحضيرا كاملا. وينبغي القيام بهذا عبر عملية شاملة، تضم جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وعلى المستوى الميداني أيضا.

وينبغي للجنة أن تسهم في بلوغ مستوى أعلى من التنسيق وتقاسم الأعباء بين الأطراف الفاعلة في سيراليون، بالتركيز على الجهود المتصلة مباشرة ببناء السلام. كما ينبغي لها أن تصبح منتدى للحوار المفتوح بين الحكومة والشركاء الآخرين لإيضاح ما تتوقعه الأطراف الفاعلة المختلفة، ولتحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

وهناك حاجة إلى عملية مسح للأنشطة الجارية في إطار مجالات الأولوية لتمكين المشاركين من الإسهام بفعالية أكبر. ولهذا، فإننا نقدر عزم رئيس اللجنة على تطوير خطة عمل محددة حول التدابير المراد اتخاذها من جانب حكومة سيراليون والمجتمع الدولي. وهذه خطوة هامة نحو مزيد من توثيق العلاقة بين لجنة بناء السلام والأنشطة في الميدان.

ونرحب أيضا بكون مكتب دعم بناء السلام الآن مكتمل الملاك الوظيفي تقريبا، وأنه بقدرته المتزايدة، ينبغي أن يكون بوسعه متابعة اجتماعات اللجنة.

وعلى صعيد أكثر عمومية، من الواضح لنا أن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كلها لها أدوار حيوية ومتكاملة تؤديها في عمل لجنة بناء السلام. ولتلافي التداخل وانعدام الكفاءة، نشجع بقوة التنسيق المعزز فيما بين هذه الهيئات.

كما أننا نحتاج إلى الإشراك الكامل للمؤسسات المالية الدولية في عملنا. فلهذه المؤسسات دور أساسي تؤديه في جهود بناء السلام، بما في ذلك في تنفيذ توصيات اللجنة. وعلاوة على ذلك، للمنظمات غير الحكومية دور هام, ليس أقله في ضمان الملكية المحلية لاستراتيجيات بناء السلام. وينبغي لهذه المنظمات أن تكون جزءا من جهودنا المشتركة في إطار عمل لجنة بناء السلام.

وفي إطار الأمم المتحدة، ينبغي للجهود المتضافرة بقيادة مكتب دعم بناء السلام أن تضمن اتساق الأنشطة وتنسيقها. ولدى إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة جميعا مسؤوليات خاصة في هذا الصدد.

وصندوق بناء السلام عنصر هام في تلك الهيكلية. وإننا ندعم استخدام الصندوق في سيراليون وبوروندي، ونشجع الأمين العام على التفكير في استخدام الموارد في بلدان أخرى خارجة من الصراع، وفقا لولاية الصندوق. كما نود أن نؤكد مجددا الدور الحفاز للصندوق، وأنه يراد به دعم الأنشطة الرئيسية لبناء السلام. ومن المهم أن نتذكر أنه لم يقصد بالصندوق أبدا أن يصبح الآلية الرئيسية للدعم المالي لأي بلد في أي وضع كان. وبالإضافة إلى الإسهام في الصندوق إسهاما كبيرا، ستزيد السويد من جهتها تمويلها لأنشطة بناء السلام ضمن إطار تمويل الأمم المتحدة وبرامجها. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم التبرعات للصندوق.

وإننا ندرك تماما الحاجة الأولية للجنة إلى عدم إجهاد قدرتها المحدودة وإلى اكتساب الخبرة. ومع أنه قد يكون لا يزال من المبكر جدا زيادة عدد البلدان في جدول الأعمال، فمن الضروري أن نفكر قريبا نسبيا، في لجنة بناء السلام، في معالجة أوضاع أخرى بعد الصراع. وفي رأينا أن معظم القيمة المضافة لهذه اللجنة تكمن في المراحل الأولية لما بعد الصراع.

والهدف النهائي للجنة هو خفض نسبة تكرار الصراع. ولبلوغ ذلك الهدف، آن الأوان لتكثيف العمل المحدد المزمع تنفيذه في إطار لجنة بناء السلام. وبقيامنا بذلك، يجب علينا أيضا أن نثبت التزاما بعيد المدى بغية إحراز تقدم يواجه التحديات المقبلة في بلدان محددة.

والمسؤولية الرئيسية عن بناء السلام تقع على عاتق البلدان نفسها المدرجة في جدول أعمال اللجنة. لكن اللجنة يجب أن تكون جاهزة مع شركائها لتقديم المساعدة، بروح من الشراكة. والسويد ملتزمة بأداء نصيبها.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بهذه الجلسة العامة اليوم لمناقشة تنفيذ القرار ١٨٠/٦٠، الذي يضفي الصفة التنفيذية على لجنة بناء السلام. إن مداولاتنا بشأن التحديات والفرص التي

تواجه اللجنة ستسهم بلا ريب في توضيح المسائل التي تعترض اللجنة في تنفيذ مهامها.

في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر جامايكا على إسهامها الفعال في تطوير موقف مشترك ضمن إطار حركة عدم الانحياز بشأن مسائل بناء السلام، كما يود أن يعلن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلت به جامايكا باسم الحركة. وبناء عليه، فإن بياننا سيكون مكملا لمضمون ذلك البيان، ومركزا على بعض الجوانب التي نعتبرها أساسية في الحفاظ على تركيز غير متناقص على جهود الانتعاش بعد الصراع، والحفاظ على مصداقية لجنة بناء السلام.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الممثل الدائم لأنغولا على قيادته للجنة بناء السلام، فضلا عن الممثلَين الدائمَين للنرويج وهولندا على قيادتهما في تشكيلات اللجنة المخصصة لبلد محدد. كما أننا نقدر رئاسة السلفادور للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في لجنة بناء السلام.

وفي مناقشة أعمال لجنة بناء السلام، من المهم أن نتذكر المقاصد الرئيسية منها، على النحو الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٨٠/٦٠. إذ تشدد المقاصد الثلاثة على واجب الجمع بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل حشد الموارد ودعم جهود بناء المؤسسات ووضع استراتيجيات متكاملة للتنمية المستدامة وضمان التمويل المستقر لأنشطة الإنعاش المبكر. ونؤكد مرة ثانية الأهمية المستمرة لهذه الأهداف في أعمال اللجنة.

وتشكل تلك المقاصد الرئيسية لبّ ولاية لجنة بناء السلام، التي يظل مستودع مرجعيتها في اللجنة التنظيمية. ونرى أن بعض العناصر المعنية من تلك المقاصد الرئيسية تتعلق مباشرة بمختلف التشكيلات التي تتخذها اللجنة، وخاصة التشكيلات الخاصة ببلدان معينة. وهذا صحيح بشكل خاص نظرا لأن المقصود بالتشكيلات الخاصة ببلدان معينة أن تجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة والشركاء في التنمية لتقديم المساعدة في جهود الانتعاش. ورغم استمرار الشعور بهذا الفارق، نسعى للمحافظة على نزاهة اللجنة التنظيمية وأسبقيتها في مرجعية اللجنة ووظائفها بوجه عام.

ويلزم أيضا أن نعلم أن صياغة الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة تنطوي على وجود مقاصد أخرى يمكن أن تساعد أيضا في دفع أعمال اللجنة. ويرجع هذا إلى عدم وجود حالتين متماثلتين لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وإلى أن التحديات والفرص المتاحة التي توفرها كل حالة من الحالات فريدة في نوعها. ومن ثم يُترك لعقولنا الخلاقة أمر تفسير القرار والمساعدة على تمكين اللجنة من تناول خصائص كل حالة من حالات بناء السلام بما تقتضيه من تأكيد واهتمام خاص، بل وإيجاد الموارد الكافية التي تستحقها كل حالة. وفي هذا السياق نود أن نشدد على أن الفقرة ٢ ينبغي فهمها في سياق الجزء المتعلق بديباجة القرار، الذي يوفر مؤشرات وأهدافا محددة. وعلى سبيل المثال، قد تتطلب بعض الحالات في تحولها من الانتعاش نحو السلام المستدام تركيزا على التنمية الاقتصادية بدرجة أكبر من التركيز على حل الصراعات.

وتأكيد المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية في تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء الصراع شرط ضروري في هذا السياق. كما أن ضرورة تعزيز التنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، على النحو المحدد في الميثاق، يشكل أحد البارامترات الأخرى. وهذا يوضح أن اختصاص لجنة بناء السلام من الاتساع بحيث يمكنها من النظر في مختلف الحالات على مستويات متباينة. ويمكن للجنة بناء السلام أن تركز على المسائل التي تهمّ السلطات الوطنية بناء على كل من الأغراض الرئيسية والأغراض الأخرى الكامنة في القرار.

وفي هذا السياق نشدد مجددا على الملكية الوطنية لعملية بناء السلام بوصفها مبدأ رئيسيا تستند إليه ولاية لجنة بناء السلام. وينبغي أن يشكل مبدأ الملكية الوطنية الأساس الذي تقوم عليه أعمال اللجنة ودعم المجتمع الدولي لها. وهذا في رأينا يجعل من الضروري الحصول على موافقة السلطات الوطنية المعنية لدى اتخاذ القرارات فيما يتعلق بجميع الأمور ذات الصلة بأعمال اللجنة.

وقد وضع تشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام على نحو ابتكاري يجمع بين خمس فئات من الجهات الفاعلة الرئيسية. فهو يشمل، علاوة على الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أكبر خمسة مساهمين في ميزانية الأمم المتحدة وأكبر خمسة مساهمين بقوات. ويرى وفدي في هذا النسيج المتنوع من مختلف الجهات الفاعلة والأجهزة سمة فريدة من سمات لجنة بناء السلام تعزز قيمها المتعلقة بالشمول والمشروعية. وسوف تضيف هذه السمة، بدون شك، قوة وتوازنا إلى أعمال الأمم المتحدة في جهودها المبذولة لبناء السلام، ويجب تنميتها بحيث نكفل عدم نشوء علاقة تنافسية بين أصحاب المصلحة في لجنة بناء السلام بما يمثلونه من الفئات ولأجهزة الأمم المتحدة المختلفة.

وأمانة لجنة بناء السلام، المتمثلة في مكتب دعم بناء السلام، جديدة، ونقر بأن أمامها مهمة كأداء لأنها تعمل إلى حد كبير في مجال لم تتضح معالمه، مما يتطلب التكيف باستمرار، لا سيما في هذا الوقت الذي تعاني فيه منظومة الأمم المتحدة قيودا على الموارد، سواء المالية أو البشرية. ورغم ذلك فمساهمة الأمانة في أداء هذه اللجنة لأعمالها بالغة الأهمية لنجاحها. وفي هذا السياق، بينما نشكر موظفي مكتب دعم بناء السلام على ما قدمه من إسهام حتى الآن، يتوقع وفدي، ونحن نواصل مباشرتنا لمهامنا، أن تستمر الإجراءات والمنهجية التي اعتمدتها الأمانة لتسيير أعمال لجنة بناء السلام في التحسن، وأن تنشأ أساليب عمل أكثر كفاءة وشفافية وتركيزا على الجانب العملي.

إن لجنة بناء السلام تعمل الآن منذ فترة لا تتجاوز الستة أشهر إلا قليلا. فهي من أحدث المنظمات عمرا داخل الأمم المتحدة، وهي منظمة ذات طابع فريد. ويلزم أن توطد أقدامها كمنظمة عملية ذات مصداقية، قادرة على الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي منها. ولضمان ذلك، يحتاج الأمر إلى جهود جماعية من أعضاء لجنة بناء السلام والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وسري لانكا، بوصفها من الدول الأعضاء المدركة لمسؤوليتها، ستعمل جاهدة، جنبا إلى جنب مع الآخرين، على ضمان مضي لجنة بناء السلام في الاتجاه الصحيح وتحقيقها للأهداف المتوخاة منها. ولا نملك أن ندع هذا الجهاز الجديد من أجهزة الأمم المتحدة يفشل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك الذين هنأوا رئيسة الجمعية العامة بعقدها هذه المناقشة البالغة الأهمية.

الآن بعد سبعة شهور من إنشاء لجنة بناء السلام، من المناسب لنا نحن أعضاء الهيئات المشتركة التي أنجبتها أن نجري تقييما. وكانت مناقشة الأسبوع الماضي في مجلس الأمن (انظر S/PV.5627) مبادرة مفيدة في هذا الصدد، وستضيف مناقشة اليوم منظور الجمعية العامة القيم للغاية.

إننا متفائلون بشأن القيمة التي يمكن أن تضيفها لجنة بناء السلام. وصحيح أنها هيئة جديدة، ما زالت تستكشف طريقها. ولكننا نرى أن أعضاء لجنة بناء السلام ملتزمون باتخاذ خطوات عملية للنهوض بعملية بناء السلام، ونحن نعمل متآزرين في هذا الاتجاه داخل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بحيث يعزز كل منا الآخر.

وقد أنشئت لجنة بناء السلام نظرا لوجود فراغ. إذ لم يكن للبلدان الخارجة من الصراع موئل طبيعي في الأمم المتحدة، وكثير منها كانت تتزلق عائدة إلى دائرة الصراع حين يتحول الاهتمام الدولي عنها. وكلّف ذلك أرواحا أكثر مما ينبغي. أما لجنة بناء السلام فتكفل بقاء البلدان الخارجة من الصراعات على جدول أعمالنا واستفادتها من تمحيص مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وتمكُّن الحكومة الوطنية والبلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة من العمل معا، بصدد حالة معينة، في إطار مجموعة منسقة من الأولويات التي تشمل المسائل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بسيادة القانون.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به صباح اليوم زميلي ممثل ألمانيا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أبرز بعض العناصر الرئيسية في أعمال لجنة بناء السلام التي ترى المملكة المتحدة أنه ينبغي أن نركز عليها في الأشهر المقبلة. فكلنا مشتركون في هدف أن نفخر عندما تحل ذكرى مرور عام على إنشاء لجنة بناء السلام بالأثر الإيجابي الذي تحدثه هذه الهيئة الجديدة على أرض الواقع.

أولا، نرى أن الولاية الرئيسية للجنة بناء السلام هي عملها القطري المخصص بقيادة وطنية قوية. وعندما تستعرض لجنة بناء السلام بلدا ما، نرى أن هناك ستة أشياء أساسية عليها أن تفعلها. أولا، عليها أن تلقي نظرة شاملة على عملية بناء السلام لتحديد أكثر الأولويات إلحاحا وتقديم توصيات تغطي مجالات الإدارة وحقوق الإنسان والمعونة، فضلا عن السلام والأمن. ثانيا، يجب أن تكفل اشتراك مجموعة واسعة متنوعة من العناصر الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على أن يكون الهدف الاتفاق على رؤية مشتركة لكيفية بناء السلام وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق. ثالثا، يجب أن توفر تمحيصا وتقييما نزيها للتقدم وللمشاكل. رابعا، يجب أن توفر، عبر حوار صريح مع الحكومات المعنية، توصيات للعمل يتابعها مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين. خامسا، يجب أن تكفل أعمال متابعة لتلك التوصيات عن طريق استعراضات منتظمة للتقدم المحرز. وإن الجمعية العامة تضطلع بدور خاص في ذلك الصدد. سادسا، يجب أن تكفل تجميع ونشر الدروس المستفادة.

وضمن ذلك الإطار، وبالبناء على أسس القرارات التأسيسية، تؤمن المملكة المتحدة بأن مجالين أساسيين يمكن للجمعية العامة ولجنة بناء السلام أن تطورا فيهما علاقة عمل فعالة.

المجال الأول هو الدور الإشرافي للجمعية العامة: توفير استعراض استراتيجي لعمل لجنة بناء السلام. إن قرار الجمعية المؤسِّس للجنة ينص على أنها يجب أن ترفع تقريرا سنويا إلى الجمعية وعلى أن الجمعية يجب أن تجري مناقشة سنوية لاستعراض ذلك التقرير. يجب علينا أن نكفل أن تكون تلك المناقشات ثرة وتفاعلية لإتاحة الفرصة لعضوية الأمم المتحدة بأسرها للمساهمة في عمل لجنة بناء السلام.

ثانيا، بالنسبة إلى البلدان التي توشك على الانزلاق إلى الصراع أو التي انتكست وعادت إلى الصراع، والتي ليست مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، يمكن للجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلتمسا النصح من لجنة بناء السلام. وفي تلك الحالات ربما يرغب رئيسا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في أن يتدارسا الطريقة الأمثل للمضي قدما في العمل، بالتشاور مع رئيس لجنة بناء السلام. ولتمتين أواصر علاقة العمل تلك، ربما يود رئيس الجمعية العامة، مع رئيس مجلس الأمن، أن

يجتمعا مع رئيس اللجنة لمناقشة العمل الجاري أو المقبل وتواتر التقارير التي ترفعها اللجنة.

وكما ذكرت المملكة المتحدة في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، لا يوجد حق حصري في العلاقة بين لجنة بناء السلام والهيئتين المؤسِّستين لها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتطلع إلى مناقشة عمل اللجنة مع كل هيئات الأمم المتحدة. فكلها تتمتع بالصلاحية، ولكل هيئة حكمتها ولكل منها دور تؤديه.

لا يسعني أن أنوه بتطور عمل لجنة بناء السلام من دون الإشارة إلى مكتب دعم بناء السلام. وهنا، اسمحوا لي أن أشكر الأمينة العامة المساعدة على كل الجهود التي بذلتها حتى الآن لبعث الحيوية في المكتب. إننا نرى مكتب دعم بناء السلام جهازا يضطلع بثلاثة أدوار حاسمة: أولا، العمل كأمانة للجنة بناء السلام؛ ثانيا، تقديم الدعم للأفرقة القطرية للأمم المتحدة في عملها مع اللجنة؛ ثالثا، العمل بمثابة وديع للدروس المستفادة ذات الصلة المنبثقة عن شتى مكونات منظومة الأمم المتحدة.

لقد قلت في بداية بياني إن لجنة بناء السلام، عندما تبلغ ذكراها السنوية الأولى، يجب أن تكون قد بدأت في ترك بصماتها في الميدان. وهذا يعني، جوهريا، أن أولويات بناء السلام المعرّفة من قبل اللجنة يجري تنفيذها في سيراليون وبوروندي، وأن الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الدولية تكون منخرطة أكثر في دعم تلك الأولويات.

ولترسيخ ذلك العمل ينبغي للجنة بناء السلام أن تكون بحلول تموز/يوليه قد اتفقت على جدول زمني سنوي للاجتماعات؛ ويجب أن تكون قد توفرت آليات تشاور مستقرة داخل البلد تضطلع فيها الحكومات الوطنية بالدور الرائد وتجمع بين كل الأطراف؛ ويجب أن يكون مكتب دعم بناء السلام قد شرع في أعماله بكامل قوته.

وإننا على يقين بأننا، سنبلغ تلك الأهداف بمساعدة من زملائنا في لجنة بناء السلام.

السيد دو ريفير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن الشكر لرئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة التي تجمع بيننا اليوم. إن البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون تبين بوضوح لا حجم الرهان الذي تنطوي عليه كفالة أن تتكلل مهمة لجنة بناء السلام بالنجاح فحسب، وإنما أيضا كل التحديات التي ما زال يتعين على اللجنة أن تواجهها لإنجاز ذلك. ومن ذلك المنظور فعلت الجمعية العامة حسنا بأن كرست اهتماما خاصا لعمل هذه الهيئة الجديدة، التي ستجري الجمعية كل سنة تقييما لمنجزاتها والتقدم الذي تحرزه.

ولئن كنا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي والأفكار التي أعربت عنها للتو زميلتنا البريطانية، أود أن أتطرق إلى عدد من الجوانب الخاصة لعمل لجنة بناء السلام.

القيمة المضافة للجنة بناء السلام تكمن في قدرتها على التدخل بطريقة مركزة في المشاكل التي تكتنف بصورة حصرية عملية بناء السلام عن طريق التصدي المنهجي لأشد التحديات إلحاحا. وإن مشاركة كل العناصر الفاعلة ذات الصلة في الميدان في عمل اللجنة تكتسي أهمية جوهرية في ذلك الصدد. وأفكر تحديدا لا بدول المنطقة فحسب، وإنما أيضا بالمؤسسات المانحة. إن لجنة بناء السلام، بتيسيرها تعريف الأهداف والأولويات التي تتشاطرها كل الأطراف المعنية وبتنسيقها الإجراءات التي تتخذها تلك الأطراف وفق جدول زمني يكون في آن معا طويل الأمد وقابلا للتكييف حسب الأولويات الآنية، يمكنها أن تصبح أداة جوهرية في تثبيت أقدام البلدان الخارجة لتوها من أزمات على قاعدة من السلام والتنمية المستدامة.

وإلى جانب مكتب دعم بناء السلام، يشكل صندوق بناء السلام، الذي صمم على نحو يجعله وسيلة حفازة، أداة مهمة لكفالة أن تكون أنشطة اللجنة جيدة التركيز على الأولويات الآنية، وأن تسد الثغرات وأن تتمخض عن نتائج ملموسة. وذلك هو السياق الذي نود أن نعلن اليوم نية الحكومة الفرنسية المساهمة بمليون يورو للصندوق.

وإضافة إلى المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام، ينبغي لعمل لجنة بناء السلام أن يفضي إلى تخصيص أفضل للموارد وزيادة أكبر في المشاركة من قبل كل العناصر الفاعلة، بدءا بسلطات البلدان المعنية. ويجب عليها، بالطبع، أن تنخرط انخراطا وثيقا في إعداد وتنفيذ عمل لجنة بناء السلام. وفي ذلك السياق أود أن أشيد بالعمل الذي تضطلع به سلطات بوروندي وسيراليون بالتنسيق مع الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد على أن من الجوهري أن نكون قادرين، جماعيا وفي المستقبل القريب، على إحراز نتائج ملموسة، بالتركيز على البلدين محل النظر. وبذلك المقياس يمكن للجمعية أن تقيّم وتقدّر، حسب الأصول، أنشطة لجنة بناء السلام.

السيدة لنتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تعلن فنلندا تأييدها للبيان الذي أدلت به الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي.

تلمس فنلندا في تأسيس لجنة بناء السلام إنجازا أساسيا لعملية الإصلاح في الأمم المتحدة. ففي صرح بناء السلام الجديد في الأمم المتحدة ينعكس التزام متجدد من قبل المجتمع الدولي بانخراط متواصل أكثر في البلدان الخارجة لتوها من الصراع.

ونقدر كثيرا حقيقة أن لجنة بناء السلام تسير نحو نهج متكامل لبناء السلام يضع في الحسبان الروابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون. وبناء على ذلك الاعتقاد ساهمت فنلندا أيضا في صندوق بناء السلام دعما لعمل اللجنة على صعيد بلد محدد. وإننا نحث المجتمع الدولي بقوة على أن يكفل توفر مستوى ملائم من المساعدة الخارجية لكل من سيراليون وبوروندي، ونرحب بالجهود المبذولة لتوسيع قاعدة المنح للبلدين كليهما.

لقد تمكنت اللجنة من الانتقال من الإجراءات إلى المضمون، خاصة في الاجتماعات المكرسة لبلد محدد. ولقد تم تعريف مجالات العمل ذات الأولوية لكل من سيراليون وبوروندي. وتلك التوصيات يتعين الآن تنفيذها بأكفأ طريقة ممكنة في البلدين المعنيين. ومن المهم أيضا في ذلك الصدد أن نعمل على ترسيخ التصور العام لعناصر بناء السلام.

إن تنفيذ توصيات اللجنة مهمة تنطوي على تحديات. وبناء السلام المستدام في كل من سيراليون وبوروندي يتطلب جهودا تغطي نطاقا واسعا من الالتزامات السياسية، والأمن، وإصلاحات الحكم والاستثمارات الإنمائية، واستجابة للاحتياجات الآنية للسكان. واحترام الأولويات المحددة في استراتيجيات الحد من الفقر لدى البلد المضيف، وفي غيرها من الخطط الإنمائية سيسهم في ضمان استدامة جهود بناء السلام.

ومن المهم جدا للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات المرأة والشباب والقطاع الخاص، أن تكون مشمولة كليا في إطار عمل لجنة بناء السلام على الصعيد القطري. وفنلندا بدورها تشجع بقوة اللجنة على إشراك أضعف الفئات، فضلا عن الأقليات، في عملية وضع الاستراتيجيات والبرامج ذات الأولوية.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص في عمليات بناء السلام لمسائل العدالة الانتقالية وسيادة القانون. وحالات ما بعد الصراع تتطلب استراتيجيات شاملة بعيدة المدى لإعادة إنشاء مؤسسات سيادة القانون وإصلاحها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حقوق واحتياجات ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، شأن احتياجات ومصالح المجتمع المدني بأكمله.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تكون أداة رئيسية لتحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة التي تتناول بناء السلام والانتعاش والتنمية. وهي تحتاج إلى ضمان تنسيق واتساق فعالين مع المنظمات الدولية المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

ولدى إنشاء أدوات جديدة مثل لجنة بناء السلام، من المهم جدا أن تشارك جميع الهيئات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في استعراض العمل المنجز والتقدم المحرز. وبالإضافة إلى المناقشات المفتوحة في الجمعية العامة، كما في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد يود رؤساء اللجنة النظر في إجراء مشاورات منتظمة مع رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يزال مكتب دعم بناء السلام بحاجة إلى التعزيز. ويسرنا أن نعلم أن معوقات تعيين الملاك الوظيفي قد تم حلها الآن. وترى فنلندا أنه يمكن لمكتب الدعم أن يصبح في الوقت المناسب موردا استراتيجيا وابتكاريا حقيقيا للجنة بناء السلام.

وأخيرا، تشجع فنلندا بقوة لجنة بناء السلام على العمل بأسلوب أكثر مرونة وشفافية. ويحتاج الأمر إلى آلية فعالة لتبادل المعلومات، وكذلك إلى الاجتماعات الاستعراضية الخاصة. ونعتقد أنه سيكون من المفيد جدا للّجنة أن تنظم جلسات استماع حول تقدم عملها، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة.

إن تعزيز لجنة بناء السلام أصبح مؤخرا شاغلا مشتركا لجميع الدول في سياق نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. واللجنة هي مستودع التوقعات العالية للبلدان والشعوب الخارجة من الصراع في بحثها عن الاستقرار والتنمية. كما أنها تجسد العزم الثابت للمجتمع الدولي على ترسيخ السلام الدائم والازدهار العام، وبناء عالم متجانس عبر التعاون المتعدد الأطراف. وحسنا فعل مجلس الأمن والجمعية العامة بأن عقدا اجتماعات متتالية لتقييم عمل اللجنة والمشاركة في تبادل آراء صريح وعميق حول سبل المضي قدما.

ومواضيع مهام اللجنة هي البلدان الخارجة مؤخرا من الصراع، وخاصة شعوب تلك البلدان، التي تتوق إلى السلام والاستقرار. وموافقتها ورضاها ينبغي أن يكونا المعايير التي يُحكم بموجبها على عمل اللجنة، لأنها الأطراف المستفيدة المعينة التي ينبغي أن تكون الحَكَم النهائي على عمل اللجنة.

ومن المهام الأساسية للّجنة تزويد الدول الخارجة من الصراع بالمستشارين ومساعدتها على إعداد استراتيجيات متكاملة. ولا يمكن للّجنة أن تُعد استراتيجية عملية ومجدية لضمان أن تكون جهودها حسنة الاستهداف والتكيف لاحتياجات الدول قيد البحث، إلا إذا فهمت الأوضاع المحددة للبلدان المعنية وضمنت ملكيتها لجهود بناء السلام الخاصة بها.

وينبغي للاجتماعات المخصصة لبلد محدد أن تكون ذات أولوية في المرحلة المقبلة من عمل اللجنة. كما ينبغي

لضمان الكفاءة العالية، ووضع الأولويات الواضحة واعتماد نُهج موجهة نحو العمل أن تكون المبادئ التوجيهية للعمل الذي تؤديه تلك الاجتماعات. وعلينا أن نركز طاقاتنا على مسائل محددة بدلا من الانشغال بمناقشات مستفيضة حول المشاكل المفاهيمية. ولتحقيق الكفاءة والفعالية، يحتاج عملنا إلى تحسين وتكييف دائمين في ضوء الأوضاع المحددة للدول المستهدفة. وليست هناك حاجة إلى إعادة طرح أولويات متفق عليها للمناقشة، كما أن اهتمامنا بمسائل الاقتصاد الكلي البعيد المدى ينبغي ألا يضعف تركيزنا على المسائل الأكثر إلحاحا وتحديدا.

وينبغي للّجنة أن تضمن أولا نجاحها في بوروندي وسيراليون. ويجب أن تعالج بكفاءة شواغل هذين البلدين فيما يتصل بإجراءات الدفع لصندوق بناء السلام.

وبناء السلام عملية يتطلب التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة. وتعزيز دور اللجنة في تكامل التنسيق بهدف دعم أدوار جميع الأطراف المعنية، كل على حدة، هو المدخل إلى نجاح جهودنا لبناء السلام. ويجب على اللجنة أن تفتح قنوات اتصال مع جميع الأطراف والجهات المعنية، بينما يتعين على تلك الأطراف أن تنسق فيما بينها وأن يكمل عمل كل منها عمل الآخر.

وينبغي للجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كل من زاويته، توفير الدعم والزخم الفعالين للجنة. كما ينبغي تعزيز هيكلية اللجنة بالشكل اللازم. ويمكن للّجنة التنظيمية أن تستند في عملها إلى القرارات التأسيسية للجمعية العامة. ومن الممكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في ذلك الصدد. وينبغي لمكتب دعم بناء السلام أن يقدم بدوره الضمانات والدعم للجنة.

وقد جاء إنشاء لجنة بناء السلام نتيجة الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ومسؤوليتنا المشتركة أن نضمن استمرار نموها. ولبلوغ تلك الغاية، يجب علينا أن نظهر عزمنا على التعاون فيما بيننا وأن نقوم بعمل جوهري. ونأمل أن نتمكن من ضمان نجاح اللجنة عبر جهودنا المشتركة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن مناقشة اليوم لعمل لجنة بناء السلام تأتي في أنسب وقت. ويعتبر إنشاء اللجنة أحد أكثر الإنجازات تحديدا وأهمية في عملية الإصلاح الحالية في الأمم المتحدة. وإنشاء الهيكل الجديد لبناء السلام – اللجنة، ومكتب دعمها وصندوق التبرعات – هو استجابة مباشرة للحاجة إلى آلية مؤسسية ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، مخصصة لاحتياجات البلدان الخارجة من الصراع.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى بضع نقاط تتسم بالأهمية لوفدي.

الأولى هي الصلة الوثيقة القائمة بين الأمن والتنمية. ”تقرير التنمية البشرية“، الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقول لنا إن ٢٢ بلدا من البلدان الـ ٣٢ التي تحتل أدنى مستويات التنمية البشرية في العالم شهدت صراعات في فترة ما منذ سنة ١٩٩٠. كما أن ٣٠ بلدا من البلدان الـ ٥٢ التي بقيت معدلات وفيات الرضع فيها كما كانت أو تدهورت شهدت صراعات منذ سنة ١٩٩٠. وتلك البيانات ينبغي ألا تبقى خارج مناقشتنا.

وما لم تُكسر حلقة الفقر والصراع المفرغة، فإن الوطأة المدمرة للحرب الأهلية ستظل رقعتها تتوسع إلى خارج الحدود الوطنية، فتنتقل بسهولة شديدة إلى البلدان المجاورة وتقوض السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وبوضع ذلك الواقع في الاعتبار، يجب علينا أن نرسم استراتيجيات لإدماج المقاتلين السابقين في البلدان الخارجة لتوها من الصراع وأن نضع حلولا للبطالة بين الشباب،

الـذين غالبـا مـا يقعـوا فريـسة سـهلة للتجنيـد في الجماعـات المسلحة. ثمة تكامل واضح بين سياسات خلق فرص العمل وتحسين الظروف الأمنية في البلدان التي يكون الصراع قد دمرها.

نقطة ثانية هي الحاجة إلى تحقيق قدر من الشعور العام بتملك عملية التعمير في البلدان الخارجة لتوها من الصراع. وكما ذكر الأمين العام السابق كوفي عنان في الدورة الافتتاحية للجنة بناء السلام:

> ”بناء السلام يتطلب التملك الوطني ويجب أن ينمو من الداخل. أما الخارجيون فلا يستطيعون، مهما حسنت نواياهم، أن يعوضوا عن المعرفة والإرادة الموجودتين لدى سكان البلد المعني. فهؤلاء أفضل من يعلم بتاريخهم وثقافتهم وسياقاتهم السياسية. وهم الذين سيتعايشون مع عواقب القرارات التي تتخذ. وهم الذين يجب أن يشعروا بأن بناء السلام إنجاز لهم إذا أريد له أن يتمتع بأي فرصة للديمومة“. (SG/SM/10533)

وبينما يصح القول إن بناء السلام جهد جماعي لا بد أن ينطوي على اشتراك المجتمع الدولي، فإن الأمر متروك للحكومات في البلدان المعنية كي تتحمل مسؤوليتها الرئيسية بتحديد الأولويات وكفالة الاستدامة لعملية السلام. وإذا كانت البلدان الخارجة لتوها من الصراع لا تقبل بتملّك العملية، فإن اللجنة يمكن أن تبدو كمؤسسة تفرض حلولا ولا تراعي الأولويات الوطنية.

العنصر الثالث الذي ينبغي التشديد عليه هو أن لجنة بناء السلام لا يجوز أن تبدو بمظهر هيأة خاصة للمانحين. وكما جاء في القرار ١٨٠/٦٠، يتمثل أحد المقاصد الرئيسية للجنة بناء السلام في الجمع بين كل العناصر الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة حول استراتيجيات بناء السلام والانتعاش فيما بعد الصراع واقتراح تلك الاستراتيجيات. لذلك فإن لجنة بناء السلام ليست منتدى المشاركة فيه مقصورة على المانحين والبلدان المستفيدة تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولجنة بناء السلام يجب أن تتمتع بمشاركة كل العناصر الفاعلة ذات الصلة في عملية بناء السلام. وبعبارة أخرى، يجب ألا تعمل اللجنة على خلق ثقافة ”المانحين – المستفيدين“. إن مساهمات المانحين مهمة جدا بلا شك في تحديد وتنفيذ استراتيجيات التعمير في بلد معين، لكن ذلك لا يعني أن تسيطر البلدان المانحة على اللجنة أو أن تفرض شروطا على عملها. فجميع الأعضاء يجب أن يشاركوا في القرارات المتعلقة بصرف الموارد وأن يسعوا إلى التأثير على تلك القرارات. والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات يمكن أن تعطي توجيهات لاستراتيجيات حشد الموارد، لأنها هي التي ستعمل في الميدان ولأنها تتفهم احتياجات الدولة والسكان، كونها تمر بتجربة العمل اليومي في الميدان.

نقطة رابعة نعتقد أنها يجب أن تثار في هذه المناقشة ونعتقد أنها تكمل النقاط المطروحة فعلا هي العلاقة بين مصداقية لجنة بناء السلام والتمثيل المنصف للعضوية فيها. وكما ذكر وفدي في المناقشة العلنية في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، لا يمكن جعل ذلك الجانب ثانويا في مداولاتنا.

إن قلة التمثيل بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في لجنة بناء السلام حقيقة ثابتة تزداد تفاقما في فئة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، والتي يتمتع إقليم فرعي واحد بتمثيل ثلاث دول، بينما تنتمي الدولتان المتبقيتان إلى مجموعة إقليمية أخرى. ووفدي يكرر القول مرة أخرى إن مصداقية لجنة بناء السلام ستعتمد على جملة أمور منها عضوية منصفة

تكون انعكاسا لمشاركة البلدان في بعثات السلام والخبرة في بناء السلام والتوزيع الجغرافي العادل.

عنصر خامس نود أن نؤكد عليه هو الحاجة إلى تعريف المؤشرات الحقيقية لتطور بناء السلام في البلدان الخارجة لتوها من الصراع. إن إجراء انتخابات وطنية غالبا ما يعتبر نقطة تحول حاسمة في بناء السلام. إننا لا ننكر تأثير الانتخابات الإيجابي في تكوين شخصية الدولة؛ فهي لئن كانت خطوة مهمة، إلا أنها ليست الخطوة الوحيدة في مسيرة تعمير البلد.

وكما ذكر وفدي في المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير، بدأ يظهر ميل مقلق في العالم. الأغلبية العظمى من البلدان التي أمكنها تجاوز حالات الحرب والصراع في الأمد القريب غالبا ما تنتكس إلى السيناريو الأقدم، بما يصاحبه من بدء الأعمال القتالية من جديد، واستئناف أعمال العنف ضد السكان المدنيين، وانتشار الفوضى اقتصاديا واجتماعيا، وتفكك أوصال الدولة. لذلك فإننا نحتاج إلى مؤشرات حقيقية أكثر تسمح لنا بتحقيق درجة أعظم من الاستقرار في البلدان الخارجة لتوها من الصراع.

ونؤمن بأن التنفيذ الناجح لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وخلق الوظائف؛ ومشاركة المرأة يمكن أن تكون مؤشرات أفضل لقياس فعالية استراتيجية قوية للتعمير وبناء السلام لبلد يراوده الأمل في الالتحاق بركب المجتمع الدولي.

عنصر سادس هام هو الحاجة إلى توجيه دفة عمل لجنة بناء السلام إلى الميدان. فذلك المجال ربما يتمتع بأكبر قدر من الاتفاق بين الوفود. وثمة توافق عام في الآراء بأن عمل اللجنة سيكون أكثر فعالية إذا كان تأثيره مباشرا في الميدان. وإن لجنة بناء السلام لا يمكن لها أن تصبح هيئة منقطعة الصلة بالواقع. وفي مناقشة الأسبوع الماضي في مجلس الأمن استرعى السفير الأنغولي غسبار مارتنس، رئيس اللجنة، انتباهنا بحصافة إلى حقيقة أن ''اختلافاتنا النظرية في نيويورك لا معنى لها في نظر أولئك الذين يعانون مباشرة من عواقب الصراع ميدانيا. فما يهمهم هو الأفعال الملموسة'' (S/PV.5627، ص ٥).

ذلك عنصر أساسي لمداولاتنا. فإحدى أهم الوظائف التي تؤديها اللجنة هي العمل في الميدان مع الحكومات الوطنية ومكاتب الأمم المتحدة في الأماكن التي تكون عواقب الصراع المدمرة ملموسة. لذلك يجب على اللجنة أن توائم عملها مع برامج التعاون المحددة التي تعتمدها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة حتى يتمكن أولئك الذين يمكن للجنة بناء السلام أن تجلبهم إلى الميدان من أن يدعموا آليات التعاون القائمة.

عنصر سابع نود التشديد عليه هو أهمية وضع الطابع المنهجي الصحيح على الدروس المستفادة. ونرى من الجوهري أن تتمكن اللجنة، من خلال الفريق العامل الذي يترأسه الممثل الدائم للسلفادور، من وضع منهج بالدروس المستفادة كلها فيما يتعلق ببناء السلام وتعمير البلدان التي دمرها الصراع.

ويعتبر وفدي من الملائم إلى أقصى درجة تضمين شتى الجوانب المنوه بها حتى الآن في تلك الدروس: الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية؛ الفوائد الملموسة للسياسات التي تكفل انخراط الشباب؛ الحفاظ على حجم المساعدة والدعم من المجتمع الدولي فيما يتصل بالحاجات في الميدان، فيما يتجاوز النجاحات الجزئية مثل عقد الانتخابات وتنصيب سلطات جديدة؛ تجنب حرف المساعدة الدولية في البلدان التي لم تعبر بعد مراحل التعمير اللازمة؛ الأثر

المضاعف للتصور بتملك جهود بناء السلام من قبل السكان أنفسهم.

ونرى من المهم أيضا أن نراعي في مداولاتنا إمكانية أن تعكف اللجنة على النظر في قضايا جديدة. إن بناء السلام جانب تكميلي من بناء السلام. ونحن لن نسير في الاتجاه الصحيح إلا إذا ساعدت عمليات حفظ السلام في خلق بيئة مشجعة على بناء السلام. ويمكننا أن نأمل أن تتمكن لجنة بناء السلام من النظر، تدريجيا، في قضايا جديدة، لا سيما حين تبدأ عملية بناء السلام تؤتي أكلها. ووفدي يؤمن بأن هايتي قد تكون إحدى تلك القضايا.

أوروغواي ملتزمة التزاما تاما ببناء السلام والأمن الدولي، ويتجلى ذلك في كوننا سابع بلد في ترتيب أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبوصفنا البلد المساهم بقوات الأول على مستوى العالم من حيث النسبة إلى عدد السكان. وبلدنا يجدد التزامه تجاه بعثات الأمم المتحدة للسلام ولبناء السلام في العالم. ونكرر عزمنا على أن نصبح طرفا في لجنة بناء السلام.

السيد ملر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من الملائم أننا نجتمع اليوم في الجمعية العامة لنناقش التقدم المحرز في عمل لجنة بناء السلام. ومن المهم أن تظل العضوية بأكملها تؤازر بهمة هذه الهيئة الجديدة، التي تأسست بغرض تقديم النصيحة للبلدان الخارجة لتوها من الصراع وتنسيق جهود بناء السلام فيها. ومجلس الأمن ما فتئ يعقد مناقشات مماثلة، وإن أعضاء لجنة بناء السلام والموظفين في مكتب دعم بناء السلام سيستفيدون من شتى المنظورات التي توفرها هذه المناقشات التكميلية.

لجنة بناء السلام عمل متطور باستمرار، وإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بجهودها لمساعدة البلدان التي تهتم بها اللجنة. واهتمامنا بكيفية مزاولة اللجنة أعمالها من الناحية البيروقراطية أقل من اهتمامنا بما تنجزه. إن لجنة بناء السلام، التي أسستها الجمعية العامة ومجلس الأمن بصورة مشتركة، معقدة من الناحية التنظيمية. وهذا التعقيد يمكن أن يكون مصدر قوة إذا تمخض عن اهتمام أكبر باللجنة ودعم أكبر لها، وإذا أثرى عملها بتجارب وتأثيرات متنوعة.

ولكن ينبغي لنا أن نتأكد من أن المنافسة المؤسسية أو المناقشات الإجرائية لا تصبح عقبة في طريق الفعالية. فما من أحد من العاملين في حالات ما بعد الصراع وما من مواطن في بلد يسعى إلى الخروج من أشهر أو سنوات من القتال يعير أي اهتمام لدرجات تسلسل السلطة في الأمم المتحدة أو لتشكيلة العضوية المؤسسية حول الطاولة في قاعة الاجتماع. إن ما يهتمون به، وما ينبغي لنا نحن أن نهتم به، هو النتائج.

ما نتفق عليه جميعا هو هدف تقوية قدرة لجنة بناء السلام على تحسين استراتيجياتها لدعم البلدان الخارجة لتوها من الصراع، ولمساعدة المجتمعات على إرساء أسس المؤسسات والنظم الضرورية لمنع الانتكاس والعودة إلى العنف. وهذا يتحقق بالدرجة الأولى عبر العمل المكرس لبلد معين الذي تقوم به لجنة بناء السلام، وذلك العمل هو الذي ينبغي لنا أن نركز عليه اهتمامنا ونوجه إليه مواردنا.

لجنة بناء السلام توفر منتدى لشتى الوكالات والحكومات والمنظمات المنخرطة في حالة ما بعد صراع محددة حتى توحد قواها وتتشاطر تقييماتها وخطط عملها وتنسق تنسيقا أفضل جهود كل منها وتحسن توجيهها. ولا حاجة بها إلى القيام بأكثر من ذلك. إن ما يجب أن تقوم به هو الاضطلاع بالمطلوب منها بصورة جيدة. فقوة لجنة بناء السلام ستقاس في النهاية بالإجراءات العملية التي تلهم الناس في حالات ما بعد الصراع وبالفرق الذي تحدثه في حياتهم.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي، استهلالا، أن أتقدم إليكم بالشكر لعقد هذا الاجتماع الهام استجابة لطلب حركة بلدان عدم الانحياز، التي يضم وفدي صوته إلى بيان مندوب جامايكا، الذي تكلم باسم الحركة أمام هذا الاجتماع.

يؤكد وفد بلادنا على أهمية إنشاء لجنة بناء السلام كواحد من المقررات الهامة للقمة العالمية عام ٢٠٠٥. إننا سعداء أن تبدأ أعمال هذه اللجنة بدولتين شقيقتين هما بوروندي وسيراليون. وبعد ستة أشهر من بداية عمل هذه اللجنة، يود وفدنا أن يبدي الملاحظات التالية.

أولا، ضرورة أن تتجاوز اللجنة بسرعة الإجراءات التنظيمية، رغم أهميتها، وأن تنطلق إلى التركيز على أهدافها الأساسية التي أنشئت من أجلها، وهي الأهداف التي تتطلب جهدا جبارا لتظهر النتائج على أرض الواقع. كذلك نرجو أن يصار إلى عمل سريع ناجز للتركيز على إنفاذ ولاية اللجنة وتفويضها والمضمون المحدد والمتفق عليه.

ثانيا، الجمعية العامة، بتمثيلها الواسع، وإجراءاتها الأكثر ديمقراطية، هي الوعاء الأمثل الذي يمكن من خلاله متابعة أعمال هذه اللجنة عن طريق تقديم التقارير السنوية والدورية، مع وضع أهمية ربط اللجنة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاعتبار، وذلك للصلات الموضوعية المتعلقة بأعمال لجنة بناء السلام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية ومسألة التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين والاهتمام بالأطفال والشباب وزيادة مشاركة المرأة.

ثالثا، أهمية أن تتطرق اللجنة إلى معالجة جذور المشاكل في الدول المعنية الخارجة من الصراع لتلافي الانزلاق إلى الصراع مجددا، ولتلافي العودة إلى النزاع مجددا. ويشمل ذلك دراسة جذور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنوع الإثني والثقافي ودور التدخلات الخارجية وضعف البنى التحتية. ويجب أن تتفق توصيات اللجنة وتتكامل مع الحلول الوطنية. ويجب إعطاء الحلول الوطنية الأولوية في توصيات الدعم والتبرعات. ويجب تبني الخيارات المتفق عليها محليا في خطة الإصلاح.

رابعا، إعطاء الأولوية للاستفادة من الدروس والعبر من الدول الأخرى ذات التجارب في مجال الخروج من الصراعات. وفي هذا الإطار، يرحب وفدنا بالجهد الذي تبذله السلفادور كرئيس للفريق العامل المعني بالتجارب السابقة. إذ أن لكل صراع سماته ولكل دولة خصوصياتها، مع التأكيد على السمات العامة المرتبطة بإصلاح القطاعات المختلفة وإعادة الإدماج للمقاتلين ونزع السلاح والألغام وغيرها.

خامسا، التأكيد على أهمية وجود صندوق بناء السلام وتعزيزه وأن تعمل عضوية اللجنة في إطار من الانسجام دون التفريق بين دور الدول المانحة وغيرها من الدول الأعضاء في اللجنة، على أن يكون الدور الأكبر لإنتاج السياسات وبرامج الإصلاح والتنسيق بين اللجنة والدول محل النظر.

سادسا، اللجنة التنظيمية هي اللجنة الموجِّهة، ومكتب دعم السلام يظل جزءا من أعمال اللجنة ومساعدا لتنفيذ برامجها وتنسيق جهودها.

يود وفدي في الختام أن يتمنى للجنة التوفيق والنجاح في أعمالها، وأن تشكل أعمالها نموذجا للنجاح في هذا المجال الحيوي والهام، مجال بناء السلام، بعد أن تزايدت تكاليف عمليات حفظ السلام. إن التحدي الذي تواجهه اللجنة هو تجسير الهوة بين حفظ السلام وبناء السلام.

وإن نجاح عمل لجنة بناء السلام سوف يشكل حافزا مهما للتجارب القادمة للدول الخارجة من الصراعات.

وسوف يشكِّل نجاح عملها أيضا حافزا مهما لنجاح حركة الإصلاح عموما بالأمم المتحدة.

وإننا إذ نسعد بإنشاء لجنة بناء السلام، فإننا نتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه أيضا إنشاء لجنة أو آلية لصنع السلام وحل المنازعات بالأمم المتحدة. إذ أن مجلس الأمن بتشكيله السياسي الجغرافي وغير الديمقراطي أصبح عاجزا عن الاستجابة لنبض العصر وتحدياته المتزايدة في عالم متعولم.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): إن مما يبشر بالخير أنه بعد المناقشة التي جرت في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن، نظمت الجمعية العامة بدورها مناقشة لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء جميعها لتناول مسألة لجنة بناء السلام، التي هي مسألة تستأثر بالاهتمام.

ولاحظنا في هاتين المناقشتين أن هناك توافقا في الآراء بشأن دور اللجنة. وغني عن البيان أن لجنة بناء السلام ليست تابعة إلى مجلس الأمن فحسب، وهذه مسألة أشير إليها طوال المناقشتين. وكانت المناقشة التي أجريت في مجلس الأمن مناقشة مفتوحة، لأنه أراد أن تتاح الفرصة للجميع للإعراب عن آرائهم بشأن هذه المسألة.

وليس من المهم أن نعرف من له الأسبقية فيما يتعلق بتنظيم اللجنة وأنشطتها؛ ولكن المهم للشعوب المعنية هو أن تعرف كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعدها. وكما ذكر زميل من قبل، فإن الأمم المتحدة لا ينظر إليها في بلداننا - وفي بلدي على وجه الخصوص - من منظور مجلس الأمن أو الجمعية العامة؛ وإنما علم الأمم المتحدة هو الذي يُرى، وهو يقف رمزا على أنشطة المنظمة والتضامن الدولي. وهو يدعونا إلى أن يسهم كل منا، بطريقته وقدر استطاعته، في الاضطلاع بمهمتنا الجماعية.

وأشارت رئيسة الجمعية العامة، عند افتتاح المناقشة صباح اليوم، إلى الظروف التي أدت إلى إنشاء لجنة بناء السلام. وأشارت أيضا إلى السياق الذي يجب فيه على اللجنة أن تضطلع بدورها وتتحمل مسؤولياتها. ولا تقتصر تلك المسؤوليات على أعضاء اللجنة فحسب؛ وإنما يجب أن تشاطرها الدول الأعضاء جميعها البالغ عددها ١٩٢ دولة. ولهذا أتيحت الفرصة لنا جميعا هنا، اليوم، كي نعرب عن آرائنا فيما يمكن للجنة، ويجب عليها، أن تفعله.

إلا أنه يجب علينا أن نتوخى التعقل. فلجنة بناء السلام لا يمكنها أن تفعل كل شيء، وليس لديها حل لكل مشكلة. بل إن هذا ليس دورها. فالدور المناط بها دور محدد - وهو سد فجوة معيّنة وكفالة ألاّ تنزلق البلدان الخارجة من الصراع مرة أخرى إلى الصراع. وينبغي ألاّ تكون هناك فجوة بين وقف إطلاق النار والتعمير. ويجب ألا تدخل تلك البلدان وشعوبها طي النسيان. وكلنا نذكر بالتأكيد أطفال سيراليون الذين قطِّعت أيديهم أو أقدامهم. وأولئك الأطفال لا يمكنهم الانتظار. ويجب أن نكفل حصول مَن يعانون في بوروندي على المساعدة والتضامن الدوليين.

ويمكن تلخيص لجنة بناء السلام في عبارة واحدة: التضامن الدولي. وقد ذُكر من قبل، عن حق، أنه ينبغي ألا تكون اللجنة قاصرة على العلاقات بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة فحسب. فبوسع كل منا أن يتقدم بمساهمة إلى اللجنة. وصندوق بناء السلام مفتوح للمساهمات من الجميع، وألاحظ أن رئيسة الجمعية العامة ذكرت صباح اليوم أنها تعتزم توجيه رسالة شخصية إلى كل دولة عضو تطلب إليها فيها أن تتقدم بمساهمة، وأنا أرحب بذلك. ويجب علينا أن نذكر لحكوماتنا أن لجنة بناء السلام تحتاج إلى أموال حتى يمكنها أن تنهض بأعمالها، وأن تؤدي هذه الأعمال على النحو السليم.

وقد أطلعنا رئيس اللجنة، زميلنا ممثل أنغولا، على التقدم المحرز حتى الآن. ويشعر وفدي بالارتياح إزاء ذلك التقدم. وما زال يتعين، بطبيعة الحال، عمل الكثير، ولكنه لم يمض بعد على وجود اللجنة سوى ستة أشهر بالكاد. وما برح أعضاؤها يسعون إلى كفالة تنفيذ قراراتنا، واتخاذ إجراءات حاسمة، وتركيز جهودنا على التوصل إلى نتائج محددة. وأصغينا أيضا بسرور عظيم إلى بياني سفيريّ هولندا والنرويج اللذين أعلمانا فيهما بنتائج الاجتماعين القطريين بشأن بوروندي وسيراليون. ويرى وفدي أن هذين الاجتماعين كانا مثمرين بحق.

وأعتقد أن من السهل جدا توجيه النقد. ويمكننا، بل ونعتزم بطبيعة الحال، أن نفعل ما هو أفضل، وأعتقد أن الجميع يتفقون على أن مكتب دعم بناء السلام يضطلع بأعمال رائعة. وبالأمس، نظرنا في خطط العمل، والاستراتيجيات، والبرامج المعروضة علينا – مجموعة كاملة من الأنشطة التي سيتم النهوض بها. واعتقد أننا سنشعر جميعا بالارتياح عندما نفهم كل المهام التي تعتزم اللجنة القيام بها. ولن يتسنى ذلك، بطبيعة الحال، إلاّ بتقديم الدعم من الجميع. وهذا شيء أساسي الأهمية.

ومن الأساسي أيضا أن نتذكر أن لجنة بناء السلام ليست وكالة إنمائية. وفي حين أن هذا غني عن البيان، فمن الصحيح بالمثل أيضا أنه يجب علينا أن نضمن، بالدعم المقدم من الجميع، أن يكون بوسعنا سد الفجوة. ويجب أن يتجدد الأمل في نفوس الشعوب التي تحتاج إلى المساعدة الدولية في أنها ستستطيع بناء بلدانها من جديد، وأنه يمكن أن تكون هناك حياة أخرى بعد الحرب، على أساس من الحوار البناء، والديمقراطية، وسيادة القانون. ويجب أن تقوم تلك الديمقراطية على أساس المشاركة. ويجب ألاّ نعمل على إجراء الانتخابات في تلك البلدان فحسب، ثم نحزم أمتعتنا ونرحل إلى بلداننا واثقين من أن دعائم الديمقراطية قد أرسيت وأنها ستتوطد.

ولا تسير الأمور بتلك الطريقة. بل يجب القيام بعمل أكثر من ذلك بكثير. والسلام وسيادة القانون على السواء أمران هامان ومطلوبان للتنمية. ولا يمكن إحلال السلام الدائم أو إرساء سيادة القانون أو تحقيق الديمقراطية حينما تكون الأمعاء فارغة، وحينما يكون السكان جياعا، وحينما لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب، وحينما لا يتمكنون من الذهاب إلى المدارس، وحينما يتم التمييز ضد الفتيات. ماذا يسمى كل ذلك؟ ذلك يسمى مكافحة الفقر. وتلك هي المكافحة الوحيدة التي تستحق الاضطلاع بها. ونناشد جميع الأعضاء تقديم المساعدة في مكافحة تلك الحالات من البؤس.

وندرك أنه ليس من السهل التمييز بين مجالات اختصاص الجمعية العامة ومجالات اختصاص مجلس الأمن. ولكني أجرؤ على الأمل، فيما يتعلق بلجنة بناء السلام ومستقبل السكان الذين يعانون، في أن يعمل مجلس الأمن والجمعية العامة معا – و لم لا؟ – والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان ألاّ تقدِّم الأمم المتحدة والمبادئ الواردة في ميثاقها مجرد وعود فارغة، وضمان اتخاذ إجراءات متضافرة وإحراز نتائج ملموسة وأن يكون في وسعنا أن نبعث الأمل لدى البلدان المحتاجة.

وفي الختام، أود أن أشكر مكتب دعم بناء السلام على العمل المفيد الذي أنجزه وعلى إظهاره أنه يمكن، بالاجتهاد والذكاء، إحراز نتائج ملموسة. وكما قلت في وقت سابق، أعتقد أن الأعضاء سيصبحون، بعد عام، فخورين بمساعدتهم في المسعى الجماعي لإنشاء اللجنة وفخورين بالنتائج التي ستحرزها اللجنة. وأود أن أعرب مرة أخرى عن الأمل في ألاّ تستجيب للنداء الذي وجّهته اليوم

رئيسة الجمعية العامة البلدان المانحة، التي نعرفها، فحسب، بل أن تستجيب له أيضا البلدان الأخرى. ولا بد أن يستجيب الجميع للنداء: البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة، والقادرون على تقديم المساعدة، سواء كانوا أغنياء أو فقراء. وأعتقد أن هذه مسؤولية جماعية لا بد أن يتحملها الجميع.

السيد بيريرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن لجنة بناء السلام، التي أنشئت حديثا، وهي هيئة ابتكارية في إطار الأمم المتحدة، تمثل إحدى نتائج مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ وتحظى بالدعم الكامل من بيرو، لأنها تساعد على دعم بناء السلام والتعمير في الدول الخارجة من الصراع المسلح.

وأظهر التاريخ الحديث أن الانسحاب السابق لأوانه لعمليات حفظ السلام كثيرا ما يؤدى إلى عودة الصراع والعنف. وما يزيد الأمور سوءا أن تلك النتائج كثيرا ما تؤدي إلى تقويض الثقة بفعالية العمليات المتعددة الأطراف للسلام. وبالتالي تبدو لجنة بناء السلام أكثر آلية مناسبة لضمان استدامة عمليات السلام.

إن عدم وجود ثقافة للسلام؛ وأعمال العنف والممارسة التحكمية للسلطة؛ وتهميش الضعفاء والأقليات؛ وبعبارات عامة، التصرف على أساس ضمان بقاء المرء بمفرده، تشكل عناصر أصبحت دائمة وهيكلية في إطار الصراعات المطولة.

وبغية إصلاح تلك الحالات، فإن من الضروري إعادة رتق النسيج الاجتماعي وتوليد قيم ديمقراطية جديدة للتسامح والمشاركة. والأمر الرئيسي هو تنوير الأشخاص فيما يتعلق بحقيقة أن الأمن ونوعية الحياة لا يمكن أن ترسخ جذورهما حقا إلاّ في دولة تنعم بالسلام. وبغية بلوغ تلك الأهداف، فإن المطلوب هو اتخاذ نهج متكامل لا يشمل عنصرا عسكريا وعنصرا للشرطة لإعادة البيئة الأمنية فحسب، بل يشمل أيضا مسعى لبناء المؤسسات العامة ولإعادة ترسيخ سيادة القانون ولتعزيز احترام حقوق الإنسان، فضلا عن معالجة الجوانب الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والتهميش، التي تكمن بدون شك في صميم العديد من تلك الصراعات.

وتمثل التنمية أحد العناصر الأساسية لبناء السلام. وسيكون هناك دائما خطر أكبر يتمثل في الانزلاق إلى الصراع إذا شعر السكان بأنهم معرّضون للخطر وإذا لم تتحسن حالتهم بصورة موضوعية. ولا بد من إرساء أسس التنمية من خلال بناء المؤسسات وفي جو من العدالة واحترام حقوق الإنسان ومن خلال توفير الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والأمن.

كما أن الأمر الذي يتسم بأهمية هائلة هو إيجاد الفرص للشمول الاجتماعي. وعملية السلام المستدامة التي تملك مقومات البقاء تتطلب أن يلتزم المشاركون في الصراع بالعملية وأن يوجِّهوها بطريقة مسؤولة. وفي نهاية المطاف، فإن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان عدم تكرار العنف وتدمير الإنجازات التي تحققت.

وفي ذلك السياق، يلزم وضع عمليات شاملة تنشئ صلات الاعتماد المتبادل، فضلا عن الالتزامات بين الأطراف المعنية. وذلك يساعد على إنشاء تطلعات وأهداف مشتركة ويؤكد شعورا بالانتماء وبالهوية الوطنية.

وفضلا عن ذلك، ينبغي لبرامج التعمير ألاّ تقع في نفس الأخطاء التي أدت إلى فشل الدولة. وتتمثل الفكرة في بناء مجتمعات ديمقراطية لها اقتصادات قابلة للبقاء ويمكنها الانتعاش من الفوضى والتغلب على الانتكاسات وبالتالي الأخذ بزمام مصيرها. وينبغي أن يتم تكييف تلك العمليات وفقا لكل حالة بعينها. وبالتالي على لجنة بناء السلام أن تعزز تطوير قدرات المؤسسات الوطنية التي يمكن أن تسهم في

وضع الخطط والمشاريع الشاملة التي تصبغ الجهود الوطنية بالاستمرار والاتساق، فضلا عن تحقيق التعاون الدولي.

ومن الأهمية بمكان التحديد المناسب لمجالات العمل، وحيثما أمكن، وضع مؤشرات دقيقة تمكن من تقييم التقدم المحرز في قدرات الإدارة في بلد خارج من الصراع. وبالمثل، فإن من شأن تلك المؤشرات أيضا أن تمكننا من تقييم أهمية التوصيات والتقدم المحرز في إطارها والمساعدة التي تقدمها لجنة بناء السلام.

كما أن وفدي يرى أن على اللجنة أن تسهم في تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وهيئات المنظومة بغية كفالة القيادة المثلى على أرض الواقع وولاية واضحة للأعمال التي يتعين الاضطلاع بها في بناء السلام.

وبالمثل، فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التعمير يشكل عملية ينبغي أن تحظى باهتمام الشركات الوطنية الخاصة والمتعددة الجنسيات. وبالتالي، تقوم حاجة إلى وضع برامج يمكن أن تجتذب تلك المشاركة، وقبل كل شيء، تعزز مؤسسات الدولة. وذلك سيمكننا من كفالة ارتباط المصالح الخاصة بالمصالح العامة والاضطلاع ببرامج التعمير بشفافية. كما أنه سيمكّن من إيجاد الموارد، بما في ذلك الموارد العائدة من الموارد الطبيعية – وهو مجال حساس – بغية إفادة السكان بأسرهم. وينبغي أن يولى ذلك المطلب أولوية في سياق برامج المؤسسات المالية الدولية.

وأخيرا، يود وفد بيرو أن يبين أنه يتابع باهتمام حالتي سيراليون وبوروندي، اللتين هما قيد النظر حاليا في لجنة بناء السلام. ويحدونا الأمل في أن تكلل هذه العملية بالنجاح، لأن الهدف المنشود يتسم بأهمية حاسمة ليس للأجيال الحالية فحسب، بل أيضا من المنظور الطويل الأجل.

السيد كرستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): ترحب غانا بفرصة الاشتراك مرة أخرى في مناقشة بشأن لجنة بناء السلام، في الوقت الذي ينتهي فيه الاجتماعان القطريان بشأن بوروندي وسيراليون من إعداد خطتي عملهما، استعدادا للزيارات الميدانية. ويسرنا أن لجنة بناء السلام ما زالت تحظى باهتمام شديد فيما بين الدول الأعضاء، بسبب المكان الفريد الذي تتبوأه في منظومة الأمم المتحدة.

وتؤيد غانا البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم حركة عدم الانحياز.

ونشيد بحرارة برئيسي الاجتماعين القطريين لمبادرتهما بوضع مشروع اختصاصات لزياراتهما الميدانية، ومشروع مذكرة مفاهيمية عن تصميم الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. ويمثل هذا معلما هاما آخر نحو جعل لجنة بناء السلام أداة عملية لتحقيق السلم المستدام الذي لا رجعة فيه في البلدان الخارجة من محنة الصراع المدني. ونرى أن المشروعين يتضمنان مقترحات محددة جدا ومفيدة، تستحق النظر الدقيق والدعم العملي. وستشارك غانا بطريقة وافية وبنّاءة في النظر فيهما.

وفي الوقت الذي تسعى فيه أفريقيا إلى التغلب على الصراعات المتعاقبة وما يكتنفها من بؤس، سيتردد صدى أثر لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون فيما بين الملايين من الناس في كل أنحاء القارة، بل وفيما وراءها. واليوم أصبح مفهوم وجود مجتمع دولي ملتزم بتحقيق التقدم والرفاهة للبشرية جمعاء مسألة إيمان تؤخذ على أنها مسلّم بها. والولاية المناطة بلجنة بناء السلام تجعل منها عمادا للتعددية في القرن الحادي والعشرين. ويمكن أن يحدث التعاون الإنمائي المركز وذو الكفاءة فرقا حاسما حقيقيا في حياة الأمم التي مزقتها الحروب وفي أضعف قطاعات سكانها.

وعلى الرغم من أن لجنة بناء السلام ليست وكالة مانحة، فإنه ينبغي لها، لأنها تجمع بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة، أن تكون محفلا للحوار والتعاون بين الجهات

الوطنية الفاعلة والمجتمع الدولي. وبهذا ستستفيد اللجنة من الدروس والخبرات والتجارب المكتسبة على مدى سنين طوال من الاشتراك الوثيق في عمليات الانتعاش بعد الصراع من جانب شركاء مثل الأمم المتحدة، والوكالات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

ويضع هذا، من ناحية أخرى، مسؤوليات جسيمة على الحكومات الوطنية بعد الحرب التي يجب أن تواجه التحدي المتمثل في التوفيق بين شعوبها ورفع مستوى رفاهتها. ويفرض مبدأ الملكية الوطنية أعلى مستويات الحكم على القادة، ويعطيهم في الوقت نفسه المشروعية التي تمس الحاجة إليها، لا في أعين السكان فحسب، وإنما أيضا في أعين الشركاء الإنمائيين.

ومن المرجح جدا أن تواجه لجنة بناء السلام ذاتها، مثل أي مؤسسة جديدة، تحديات حرجة في مراحل نموها. والواقع أننا نتوقع أن يؤدي بنا تقييم أعمال اللجنة في المستقبل إلى إعادة تفسير وتحسين جوانب من ولايتها ونهجها فيما يتعلق بالعمل في الميدان، حسبما تمليه الظروف. ولا مبالغة إذن في التأكيد على الحاجة إلى الابتكار والمرونة.

والآن وقد برهنت لجنة بناء السلام بوضوح على تصميمها على بدء أعمالها ومواجهة تحديات الحياة الحقيقية، يجب علينا أن نقدم لها كامل التشجيع والدعم اللذين تستحقهما. يمكننا، معا، أن نقدم للأجيال القادمة عالما تسوده السلامة والأمن، وفاء بالأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

السيد أوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): رحب وفدي بالقرار المتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة بناء السلام، ونرحب الآن بالجهود المستدامة لتفعيلها، بصفتها هيئة استشارية حكومية دولية تمثيلية ذات هدف أساسي، وهو ترجمة إرادة المجتمع الدولي إلى إجراءات محددة ومساعدة البلدان الخارجة من الصراع في بدء ومواصلة السير على طريق السلام. ويجب، في ذلك الصدد، أن تظل اللجنة مركزا لتحليل ودراسة إجراءات محددة في الميدان، ترمي إلى السيطرة على الحالات الحرجة بالتعاون مع مختلف الجهات الوطنية الفاعلة. ويتمثل الهدف الرئيسي هنا في المساعدة على إعادة بناء الدول الخارجة من الصراع.

وفي ذلك الصدد، يكتسي التنسيق فيما بين جميع الشركاء الخارجيين أهمية حاسمة لا تقل عن أهمية التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة الوطنية – التي ينبغي لها مع ذلك أن تحتفظ بالملكية مهما بلغت التكلفة. ويجب أن تضاعف اللجنة جهودها كي تنظر على نحو أسرع في الحالات المعروضة عليها، وكي تواصل وضع أساليب عمل تمكّنها من أن تحدث أثرا، وهي تعمل جنبا إلى جنب مع البلدان قيد النظر.

ويود وفدي أن يرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته لجنة بناء السلام في نظرها في الحالتين المعروضتين عليها، وفي الإطارين الاستراتيجيين اللذين وضعتهما مع حكومتي بوروندي وسيراليون. إلا أنه يلزم أن تبذل كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المزيد من الجهد للتعجيل بتعبئة الموارد. ويجب تزويد صندوق بناء السلام بآلية مبسطة لصرف الأموال، لتمكينه من أن يوفر على سبيل الاستعجال الموارد اللازمة لتخفيف الضغوط الاجتماعية الضخمة التي تشعر بها البلدان المعنية التي يتمثل شاغلها الرئيسي في الحفاظ على استقرار مؤسساتها الوطنية. وينبغي، في الوقت ذاته، أن تسعى اللجنة إلى كفالة التناسق في تدخلات مختلف الشركاء، وبهذا توفر إطارا للمواءمة بين إسهاماتهم على أرض الواقع بطريقة يمكن معها تجنب حالات التعويق التي يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

وتتسم حالات ما بعد الصراع في المقام الأول بضعف الحكم الوطني الذي يقترن بضعف القدرة على السيطرة على التطورات التي قد تقرر الطريق الذي يمكن أن يمضي فيه البلد إلى الأمام. وفي هذه السياقات، ينبغي للجنة بناء السلام، بفضل المشروعية التي أعطاها إياها المجتمع الدولي، أن تعزز التعاضد الوطني، باشتراك جميع قطاعات المجتمع، من أجل التوصل إلى حلول يمكن أن تستعيد التوازن الجغرافي السياسي عن طريق تعزيز الحوار البنّاء، بما في ذلك العوامل الفاعلة في المجتمع المدني. وسييسر هذا الحوار البنّاء الاستعادة السريعة لتوافق الآراء الوطني الأساسي الأهمية لإضفاء الصفة الطبيعية على الحالة في البلد الخارج من الصراع.

وفي ذلك الصدد، يشكل القيام في سيراليون بإنشاء لجنة وطنية لتوجيه جهود بناء السلام، باشتراك العوامل الفاعلة الوطنية، بما فيها ممثلو المجتمع المدني والشركاء الإنمائيون، مثالا جيدا على أفضل الممارسات. ويمكن أن تكون استعادة الهياكل الأساسية الاجتماعية المدمرة، وفقا لدرجة تدميرها، حاسمة الأهمية في كسر دورة الاستبعاد وتحقيق السلام. ومن الجلي أنه يجب علينا أن نساعد البلدان في الابتعاد عن وجود يتسم بانتشار العنف والطوارئ إلى حياة يسودها السلام. وينبغي هنا تركيز اهتمام خاص على تمويل الأنشطة المضطلع بها في الميدان الاجتماعي، والتي تشكل جزءا من برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

وينبغي لإنشاء لجنة بناء السلام، إذا نظرنا إليه من منظور آخر، أن يؤدي إلى تغيرات في النهج المعتمد للتخطيط لبعثات السلام ونشرها. وينبغي أن يستفيد مجلس الأمن من المساهمات التي تتيحها لجنة بناء السلام، وأن ينيط ببعثات السلام الجديدة ولايات متكاملة تجعل من بعثات حفظ السلام جزءا لا يتجزأ من عملية بناء السلام، مع الاستفادة من أوجه التعاون الممكنة على أرض الواقع في الاضطلاع بالإصلاحات اللازمة في شتى المجالات.

وفي هذا السياق، من المهم بصورة خاصة إيلاء الاهتمام للمشاكل الناجمة عن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي ترتكبها القوى الأمنية الرسمية، التي تؤدي في بعض الحالات إلى مستويات عالية متواصلة من العنف في المجتمعات الخارجة من الصراع.

وينبغي لنا ألا ننسى أنه يجب علينا أن نساعد الدول على الانتعاش بصورة شاملة – أي نساعد الدول المعنية على ترسيخ أو استعادة سيادة القانون وبناء اقتصاد معافى ونابض بالحياة، وذلك بتشجيع إنشاء مؤسسات وطنية مستدامة وتدعيمها، لتكون قادرة على ضمان أن يكون النظام السياسي والاقتصادي الناشئ عن عملية السلام نظاما دائما.

وإذا أُريد لأعمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يكونا فعالين، يجب على الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة أن تعمل معا بصورة متواصلة. وتجب الاستفادة بشكل كامل من فرصة التفاعل التي يوفرها هيكل لجنة بناء السلام، للتعويض عن التجزئة المصطنعة في عمل الأجهزة.

وختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد للجنة، ولأولئك المسؤولين عن هيكليتها، فضلا عن أعضائها، دعمنا لهم. وإننا نشجعهم على أن يواصلوا بحزم تنفيذ الولاية الموكلة إليهم، لضمان أن يعمل المجتمع الدولي بفعالية مع الشعوب في البلدان الخارجة من الصراع. ويجب على اللجنة الآن إحداث فرق عن طريق التغلب بفعالية على نقائص الماضي وتبرير التوقعات التي أدت إلى إنشاء اللجنة تبريرا كاملا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الضرورية في الوقت المناسب. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة

لأشكر السفير غاسبار مارتنز، ممثل أنغولا، على عمله المتفاني على رأس لجنة بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام تعبير عن الأمم المتحدة الجديدة: منظمة قوية تنطلق في الألفية الجديدة بموارد أكثر، وإرادة أقوى، وخبرة قيّمة وعزيمة أشد لمكافحة الويلات التي أصابت البشرية عبر تاريخها.

ولجنة بناء السلام أداة تأمل الأمم المتحدة من خلالها وضع حد للحرب بالتصدي لأسبابها الجذرية والقضاء عليها عبر البناء الدقيق للسلام. ورؤية رؤساء الدول أو الحكومات، الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، ما كان يمكن تجسيدها بأفضل مما هي عليه في اللجنة، التي تجسد رؤية تدخل الأمم المتحدة في الصراع، تلك الرؤية التي تتجاوز كثيرا وضع حد للأعمال القتالية، وتشمل الإسهام في بناء أو إعادة بناء النسيج الاجتماعي والمؤسسي للبلدان الممزقة بفعل العواقب الوخيمة للحرب والعنف.

وبلدان أمريكا الوسطى تجد نفسها قريبة بوجه خاص من اللجنة. فقبل خمس وعشرين سنة، كانت منطقتنا ضحية عدم التسامح، والتدخل الأجنبي والحرب بين الأخوة. ثم بدأنا المضي قدما. وقبل ٢٠ سنة بالتحديد، توصلت كل أمريكا الوسطى إلى اتفاقات إسكيبولاس، التي وضعت حدا للأعمال القتالية وفتحت الطريق واسعا نحو المستقبل. ثم تحولنا إلى الأمم المتحدة، حيث كان للمنظمة اثنان من أنجح تدخلاتها في أمريكا الوسطى، مما أعاد إليها السلام وأوجد فيها ظروفا أتاحت لنا جميعا أن نعيش معا، ونتعلم ممارسة التسامح والبحث عن السبيل إلى مستقبل أكثر ازدهارا لجميع الرجال والنساء في أمريكا الوسطى.

وكما قال ممثل ألمانيا، الذي تكلم هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي، إذا أُريد للجنة بناء السلام أن تتعلم عن طريق العمل، فإن لدى سكان أمريكا الوسطى إسهاما هاما في عملها. وقد كانت رحلتنا شاقة، ولهذا السبب بالتحديد كانت غنية بالدروس لعمل اللجنة.

قد يبدو هذا بديهيا، لكنه يحتمل التكرار، ويجب على أي عملية لبناء السلام أن تبدأ ببناء الثقة بين أطراف الصراع. وفي تلك الخطوة الحاسمة، لا شيء يمكن أن يحل محل المشروعية التي تتمتع بها الأمم المتحدة في نظر جميع الأطراف المتحاربة. ووراء ذلك، يبقى هناك الكثير مما يتعين عمله – لكن ما نحتاج إليه هو العمل والصبر. وأقوى الأدوات التي تحت تصرف المنظمة هي: مشروعيتها العظيمة في نظر جميع شعوب العالم.

وهنا، تمثل ملكية العملية من جانب جميع الأطراف الفاعلة نفسها عاملا حاسما آخر. ونحن نشارك المتكلمين السابقين في تأكيد الحاجة إلى تسليم عمليات بناء السلام إلى الأطراف الوطنية الفاعلة. ولن يكون تدخلنا ذا معنى إذا لم نشمل فيه الأولويات الوطنية كمعيار أساسي لتوفير الأموال والمساعدة.

ونود أن نرى الشبكة القانونية المتشعبة لقواعد النظام الداخلي وقد تم تمحيصها بأسرع ما يمكن. كما نود أن تكون اللجنة أكثر استباقا – وهو أمر من الأسهل تحقيقه إذا كانت اللجنة التنظيمية، كما اقترح ممثل جامايكا، باسم حركة عدم الانحياز، قادرة على العمل كمنتدى لتخطيط تدخلات اللجنة واستعراضها وتقييمها.

لقد تابع وفد بلدي هذه المناقشة عن كثب، فضلا عن المناقشة التي عُقدت حول المسألة في مجلس الأمن في ١٣ كانون الثاني/يناير، ونعتقد أن الوقت قد حان لتقوم لجنة بناء السلام بالترويج لوضع استراتيجية متسقة على الأرض بهدف إحلال السلام الدائم. ولا يمكن لنهج كهذا أن يتحقق إلا إذا كانت آلية التنسيق شاملة، ومفتوحة، وأهم من ذلك

– مراعية للأولويات والاحتياجات التي حددتها البلدان المتلقية. والعمل الفوري والحاسم والمتضافر من جانب المجتمع الدولي يمكنه أن يصبح عندئذ عاملا للنجاح، بمقدار ما يكون طابعه المؤقت والفرعي واضحا ومحددا بإتقان فيما يتصل بالجهود الوطنية.

وإذا أُريد لنا أن نعالج بنجاح التحديات العديدة التي تنشأ حينما يصل صراع مسلح إلى نهايته، فما نحتاج إليه هو نهج شامل، وشفاف وبنّاء وابتكاري. فبناء السلام يسير يدا بيد مع أمن الإنسان، وهو غير ممكن إلا على أساس إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية، وبسط سيادة القانون، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان والنهوض بالتنمية المستدامة. فإذا أُريد لهذه الأمور أن تكون حقيقة واقعة، سيكون من المطلوب استحداث مبادرات ابتكارية تستفيد من الهيكليات والمعارف المتوافرة ضمن إطار الأمم المتحدة. لهذا ندعم مبادرة السلفادور فيما يتصل بإنشاء الفريق العامل التابع للجنة لتحليل الدروس المستفادة.

وتؤكد كوستاريكا مجددا التزامها ببناء السلام بصفته مفهوما، وباللجنة بصفتها هيكلية مستعدة لتجسيد جهود الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة للمراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد فالتزويلا (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة الهامة.

أود أولا أن أشير إلى البيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيده تأييدا كاملا. ولهذا، اسمحوا لي أن أركز على بعض النقاط المكملة باسم الجماعة الأوروبية، بصفتنا مانحا منتظما لأعمال بناء السلام في جميع أرجاء العالم.

إن الجماعة الأوروبية تشارك المتكلمين الذين شددوا اليوم على الحاجة إلى أن تكون لجنة بناء السلام موجهة نحو الميدان والعمل. حقا، إن قدرة لجنة بناء السلام على أن يكون لها أثر إيجابي في عمليات بناء السلام في الميدان، ستكون في النهاية المعيار الملموس الذي يقاس به النجاح.

وسيعتمد هذا النجاح على عناصر مختلفة. والملكية الوطنية هي، بالطبع، العنصر المحوري فيها، ولا سيما في حالة المجتمعات الخارجة من الصراع، حيث خرائب الانقسام في غاية الوضوح. ويجب أن تستند الملكية الوطنية إلى حوار سياسي وطني شامل يضم المجتمع المدني أيضا.

وبوروندي وسيراليون مشاركان كلاهما في العمليات مع المجتمع الدولي. والجماعة الأوروبية وحدها تبرمج حاليا مع كل من هذين البلدين حزمة مساعدة في حدود ٢٥٠ مليون دولار لكل منهما، في إطار الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية. وكجزء من الملكية الوطنية، فإن التحدي الذي يواجه السلطات الوطنية هو أن تكون متسقة في العمليات المختلفة التي تشارك فيها. والتنسيق والمشاورة مع المانحين وفيما بينهم ميدانيا، أمر حاسم لضمان اتباع نهج تقاربي. وأطر العمل المتفق عليها بصورة مشتركة، مثل استراتيجية الحد من الفقر، عناصر رئيسية لتوجيه البلدان وشركائها في تلك الجهود.

وبالجمع بين أصحاب المصلحة الدوليين والخبرة مع البلدان قيد البحث، تكون القيمة المضافة الرئيسية المتوقعة للجنة بناء السلام هي تطوير استراتيجياتها الفعلية الموكل إليها النهوض بها. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تقوم مقام موجه وعامل مساعد لتدخلات المجتمع الدولي.

وفي خطوة أولى تحظى بالترحيب، حددت لجنة بناء السلام مجالات الأولوية. لكن المزيد من العمل المفاهيمي مطلوب لتحديد صيغة الاستراتيجيات الحقيقية لبناء السلام ومضمونها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العمل المقبل للجنة بناء السلام – وبخاصة الجلسة الأولى حول الدروس المستفادة – فضلا عن إعداد استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، قام مكتب دعم السلام للتو بتوزيع مذكرة مفاهيمية حولها.

ولصندوق بناء السلام دور خاص يقوم به، بصفته مرفقا لردم الهوة سريعا وبناء السلام بمرونة، دور لا تستطيع الأدوات الإنمائية التقليدية القيام به بالسهولة نفسها. وفي رأينا أنه لا يجب التركيز على كمية المال وإنما على نوعيته، لأن الأساس هو ضمان تلبية الاحتياجات الملحّة، مع تلافي الازدواجية والثغرات مقابل الجهود القائمة. ولبلوغ تلك الغاية، فإن المشاورات وتدريبات المسح الضرورية التي يتم إجراؤها مع المانحين والأطراف الفاعلة في الميدان ليست عوامل تأخير أو بيروقراطية، ولكنها، بدلا من ذلك، وسيلة لضمان أن صندوق بناء السلام يعالج بفعالية الثغرات الملحة التي يمكن أن توجد، مثلا، في تمويل الانتخاب في حالة سيراليون، أو في تنفيذ اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار في حالة بوروندي.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، ومع تجربته وخبرته الميدانية المحددة، تقف الجماعة الأوروبية مستعدة لمواصلة الإسهام في عمل لجنة بناء السلام. وإننا نتفق مع البيانات العديدة التي أكدت أن لجنة بناء السلام ينبغي أن تكون أكثر من آلية للتمويل أو آلية للتنسيق بين المانحين. وفي هذا الصدد، نتطلع بشوق إلى تطوير مفهوم بناء السلام لدى اللجنة. وستكون نوعيتها حاسمة في ضمان استقطاب المانحين وإتاحة التوسيع الضروري جدا لقاعدتهم في كلا البلدين قيد البحث حاليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سمعنا المتكلم الأخير في المناقشة حول بنود جدول الأعمال قيد البحث. بهذا تكون الجمعية العامة قد أنهت هذه المرحلة من نظرها في البنود ٤٧ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن خلاصة مداولات اليوم ستحال إلى الدول الأعضاء غدا، الأربعاء، في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.